حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس

د. أسامة بن أحمد السلمي

أستاذ اللغويات المساعد - بجامعة أمّ القرى

بكلية اللغة العربية

مستخلص. في هذا البحث تصحيح لمفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس، إذ يعالجُ غموضَ مصطلح التوقيف في اللغة عند ابن فارس، ويقدم توجيهًا لمفهومٍ شائع، أخذَ عليه بعضُ المحدثين، بما لا يتناسب مع مكانة ابن فارس العلمية، ولا مع نصوصه ومواقفه، وذلك بتتبع العلاقات بين سائر نصوصه ومواقفه المختلفة، وربط بعضها ببعض، وجاء في ثلاثة مباحث، ناقش الأول منها القولَ المنسوب إلى ابن فارس، وإشكالاته، وجاء المبحث الثاني معنيًا بتحرير مفهوم التوقيف عند ابن فارس، وذلك بوصف أصل مصطلح التوقيف، وتتبع نشأته، وبحث علاقة التوقيف الفقهي بالتوقيف اللغوي عند ابن فارس، مع تقديم الأدلة التفصيلية الدالة على حقيقة مفهوم التوقيف اللغوي عنده، ثم درس قيمة مفهوم التوقيف اللغوي عند ابن فارس، وآثاره المنهجية. وقد خلص البحثُ إلى أنَّ التوقيف نشأ في علم الفقه وأصوله، ومرَّ بتطور تاريخي مهم، في ظلِّ التداخل بين العلوم العربية والإسلامية، واستعمله ابن فارس في علوم اللغة، بما يدلُّ على قيام العلاقة بين مفهومه الفقهي ومفهومه عند ابن فارس، والتداخل بين العلوم العربية والإسلامية، وبتحرير العلاقة بينهما تتكشف حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عنده، وخصوصيته، ويتضح به أطراذ آراء ابن فارس وانسجامها، وتصديق بعضها بعضًا، مع ثبوت أدلة أصل المصطلح ونشأته، وخصوصية مفهومه عند ابن فارس، كما كشف عن استعمال بعض علماء العربية له باسمه ومفهومه، وعرضَ لقيمة المفهوم وآثاره المنهجية في دراسة اللغة العربية، في الاستدلال ومسلك بناء الحكم، وفي النمو والتجديد اللغوي، وذلك بتوضيح ما يترتب عليه من آثار علمية ومنهجية، لتضع أساسًا صلبًا في منهجية دراسة اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: حقيقة، منهج، التوقيف، اللغة العربية، فقه اللغة، ابن فارس

المقدمة

اللغوية، ومنها (تقييس الدلالة المعجمية) و(ترتيب خاص في النظام المعجمي وهو الترتيب الدائري)، (والقول بالنحت في اللغة)، ومنها (قول في الخط العربي)، ومنها (قول خاص في العلوم اللغوية

من أعلام اللغة الإمام أبو الحسين أحمد ابن فارس (ت 395هـ)، صاحب التصانيف المشهورة، تميز بمواقف وآراء بارزة، كان لها أثر كبير في الدراسات

العربية وطبيعتها)، ومنها (القول بالتوقيف في اللغة)، وهذا الأخير قد نسب إليه كثيرون، قديماً وحديثاً، في قضية نشأة اللغة الإنسانية، وفهموا منه أن ابن فارس يرى أن اللغة الإنسانية نشأت وحيًا من الله وإلهامًا، وهذا الفهم السائد لمعنى التوقيف عند ابن فارس تترتب عليه إشكالات علمية، تستدعي التحقق في مفهوم التوقيف عند ابن فارس، وتحرير المعنى المنسوب إليه، إذ نجد في مفهوم التوقيف الشائع علامات ومؤشرات، تُبعد أن يكون ابن فارس يريد المسألة الكلامية المشهورة في نشأة اللغات عامة، وتكشف حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عنده وأنه مفهوم خاص، كما أن تلك الإشكالات تتطلب تتبع حقيقة هذا القول، وبيانها وإيراد أدلتها لتتضح حقيقة التوقيف عنده وأثره والاعتداد به أصلًا رئيسًا في منهجية دراسة اللغة العربية خاصة، وقد سعى هذا البحث إلى تحقيق كل ذلك، وتوصل إلى أن للتوقيف عند ابن فارس مفهومًا خاصًا مختلفًا عن المفهوم السائد للتوقيف عنده، وبهذا المفهوم الخاص تزول تلك الإشكالات العلمية، وتنسجم آراء ابن فارس، وقد قَدَّم البحث الأدلة والبراهين التي تؤيد ذلك، مستقرًا نصوص علمائنا، وقارنًا لها قراءة فاحصة، وبإدخال الوسع في فهمها، وتحليلها، وربط بعضها ببعض، وردَّ عامِّها إلى خاصِّها، ومجملها إلى مبينِّها.

وقد تلخَّصت أسئلة البحث في سؤال رئيس، هو: ما حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس؟

وتفرَّعت عنه الأسئلة الآتية:

ما طبيعة المفهوم المنسوب إليه؟ وما إشكالات تلك النسبة؟ وما أصل مصطلح التوقيف؟ وما استعمالاته عند غير ابن فارس؟

وكيف تكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاستعمالات المختلفة وبين حقيقة مفهوم ابن فارس؟ وما الأدلة على حقيقة المفهوم؟ وفيما تكمن قيمته وآثاره المنهجية؟

كما يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. الوقوف على إشكالات مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس وغموضه.
2. بيان أصل مصطلح التوقيف، وتتبع استعمالاته في العلوم العربية والإسلامية.
3. الكشف عن العلاقة بين مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس وبين أصل المصطلح ونشأته.
4. إيراد أدلة خصوصية مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس.
5. التعرف على قيمة مفهوم التوقيف في اللغة، وأهم آثاره المنهجية.

وفي سبيل الإجابة عن تلك الأسئلة، وتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، والوصول إلى حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس، وآثاره؛ اعتمدت المنهجية التحليلية النقدية لمعالجة قضية البحث، وانتهيت إلى نتائج وتوصيات، دونتها في خاتمة البحث.

وبنيته في ثلاثة مباحث، يُسلم بعضها إلى بعض، تسبقها مقدّمة وتتلوها خاتمة، فأوّلًا كانت بداية البحث بمقدّمة وضّحت فيها قضيّة البحث وأسئلته، وأهدافه، ومنهجيّة العمل المتّبع، ثم استعرضت في **المبحث الأول** القول المنسوب إلى ابن فارس، من حيث طبيعته، وإشكالاته، وجعلته في مطلبين، خُصّص الأول منهما لوصف طبيعة القول المنسوب إلى ابن فارس، ووَضّح المطلب الثاني إشكالات المفهوم المنسوب إلى ابن فارس.

ثم جاء **المبحث الثاني** وهو معنيّ بتحرير مفهوم التوقيف عند ابن فارس، على مطلبين، أما المطلب الأول فتضمّن وصف أصل مصطلح التوقيف، وتتبع نشأته، وأوردَ النصوص الدالّة على أصل مفهومه، وأما المطلب الثاني فعالج علاقة التوقيف الفقهي بالتوقيف اللغويّ عند ابن فارس، مع تقديم الأدلّة التفصيليّة الدالّة على حقيقة مفهوم التوقيف اللغوي عنده.

وبعد ذلك جاء بيان قيمة مفهوم التوقيف اللغوي عند ابن فارس، والوقوف على آثاره المنهجية، وذلك في المبحث الأخير وهو **المبحث الثالث**، إذ بيّن أثر مفهوم التوقيف في بناء الحكم اللغوي، في مطلبه الأول، وتضمّن مطلبه الثاني الكشف عن أثر مفهوم التوقيف في عوامل نمو اللغة وتجديدها.

ثم أوردت في الخاتمة أهمّ نتائج البحث وتوصياته، متبوعة بثبت المصادر والمراجع.

وأن أوان البيان لما سبق به الإجمال، فيما يأتي.

المبحث الأول:

القول المنسوب إلى ابن فارس، طبيعته وإشكالاته.
في هذا المبحث استعراض لطبيعة القول المنسوب إلى ابن فارس مع تبين أهمّ الإشكالات الواردة عليه، وقد جاء في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول:

طبيعة القول المنسوب إلى ابن فارس.

تشيع النسبة إلى ابن فارس أنه يقول بالتوقيف في اللغة، على معنى تفسير نشأة اللغة الإنسانية، وأنها وحيّ من الله وإلهام، وهي نظرية شهيرة لتفسير نشأة اللغة الإنسانية، إلى جانب نظريات عدّة قُدّمت لتفسير النشأة، والقولان الشهيران فيها هما: التوقيف والاصطلاح، أما الاصطلاح فيذكرون له صورة مشهورة، وهي اجتماع حكماء لوضع وسيلة للفهم بين البشر، ومن ذلك قول ابن جني في شرح الاصطلاح: "وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد منها سمةً ولفظًا إذا دُكر عُرِفَ به ما مُسمّاه، ليمتاز عن غيره، وليُغنى بذكره عن إحصاره إلى مرآة العين"⁽¹⁾، ثم يسوّغ ابن جني صورة الاصطلاح هذه بقوله: "فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحصاره، لبلوغ الغرض في إبانة حاله، بل قد يُحتاج في كثير من الأحوال إلى دُكر ما لا يمكن إحصاره ولا إدناؤه، كالفاني، وحال

(1) الخصائص، لابن جني 1/ 44

اجتماع الضدين على المحل الواحد، وكيف يكون ذلك لو جاز، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا إنسان إنسان إنسان، فأَيُّ وقتٍ سُمِعَ هذا اللفظ عُلِمَ أنَّ المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سِمَةً عَيْنَهُ أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا: يد، عين، رأس، قَدَم، أو نحو ذلك. فمتى سُمِعَت اللفظة من هذا عرف مَعْنِيَهَا وهَلَمَّ جَرًّا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف. ثم لك من بعد ذلك أن تنتقل هذه المواضعة إلى غيرها⁽²⁾.

وذكر ابن تيمية قريباً من هذا المفهوم باجتماع قوم من العقلاء واصطلاحهم على ما ينبغي أن يُعَبَّرَ به⁽³⁾.

وأما التوقيف فيصورونه بأنَّ اللغة الإنسانية نشأت أول ما نشأت وحياً من الله وإلهاماً، علّمها الله آدم عليه السلام، ويحتجّون بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ البقرة: ٣١، إذ قيل في معناه: "إنَّ الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات: العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات، فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم إنَّ ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحلت عنه ما سواها لبعد عهدهم بها"⁽⁴⁾. وعامة من يَنسِبُ

القول بالتوقيف ينسبُه إلى ابن فارس في نشأة اللغة الإنسانية، ويضمّنون إليه القول بالاصطلاح، وهو القول الذي حكاه ابنُ جني واستدلَّ له، ومن ذلك قول السيوطي في (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) عن واضع اللغة في سياق تفسير نشأة اللغة: "بيان واضع اللغة أتوقيفٌ هي وَوَحْيٌ أم اصطلاح وتواطؤ، قال أبو الحسين أحمد بن فارس في فقه اللغة: اعلم أنَّ لغة العرب توقيفٌ"⁽⁵⁾، "وقال ابن جني في الخصائص وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي مُعْتَرِلَيْن: باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح، هذا موضع مُخَوِّج إلى فَضْل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وَحْيٍ ولا توقيفٍ إلا أن أبا علي (رحمه الله) قال لي يوماً: هي من عند الله"⁽⁶⁾، ثم فصّل في استعراض أدلة ابن جني وحججه.

ونسب صاحبُ البلغة إلى ابن فارس أيضاً القول بالتوقيف في نشأة اللغات⁽⁷⁾.

وكذلك ينسب المعاصرون إليه هذا الرأي في تعداد نظريات نشأة اللغة الإنسانية، وأنَّ ابن فارس يقول فيها بالتوقيف، وعامتهم يؤكد نسبة القول إلى ابن فارس، ويأخذ عليه ذلك القول المنسوب أيضاً، ومن ذلك رمضان عبد التواب، حيث عَنَوْنَ فصلاً بعنوان (نشأة اللغة الإنسانية) وقال فيه: "المذهب الأول: مذهب الوحي والإلهام، أو مذهب "التوقيف" كما

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي 8/1

(6) السابق 10/1

(7) ينظر: البلغة في أصول اللغة، لمحمد صديق القنّوجي: 72-73

(2) السابق 44 / 1

(3) مجموع الفتاوى 7 / 90

(4) الخصائص 42 / 1

الحديث، لأنه ليس من الممكن بحث الموضوعين بمعايير علمية دقيقة⁽¹²⁾.

وكذلك يقول أبو سكين في مسألة نشأة اللغة الإنسانية: "قابن فارس يرى أنّ اللغة توقيفية من عند الله علمها آدم عن طريق الوحي أو الإلهام بأن علمه الله عز وجل ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه، ثم علم بعد آدم من الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً ما شاء الله أن يعلمون حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- فاتاه الله من ذلك ما لم يؤته لأحد قبله زيادة على ما أحسنه من اللغة المتقدمة وتكملة له. ثم قر الأمر قراره فلم نعلم لغة وجدت بعد ذلك. وقد ذهب إلى هذا الرأي في العصور القديمة الفيلسوف اليوناني هيراكليت، وفي العصور الحديثة طائفة من العلماء وعلى رأسها الأب فرانسوا لامي المتوفى عام 1711م في كتابة "فن الكلام"⁽¹³⁾.

وقال إميل بديع يعقوب: "نظرية التوقيف وتذهب إلى أنّ اللغة وحي من عند الله، وقد قال بهذه النظرية ابن فارس"⁽¹⁴⁾.

وبعد استعراض نسبة القول بالتوقيف في نشأة اللغة الإنسانية إلى ابن فارس؛ نقف على أهم الإشكالات الواردة على هذا المفهوم المنسوب إليه، في المطلب الآتي.

يقول ابن فارس اللغوي ... وقد اختار ابن فارس اللغوي، في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" هذا المذهب. أما ابن جني، فقد تصدى لشرحه والردّ عليه⁽⁸⁾.

وعرض إبراهيم أنيس لنشأة اللغة ووصف القول بالتوقيف بأنه لا يخلو من حدس وتخمين، وينتج عنه آراء تدعو إلى السخرية⁽⁹⁾، ثم وصف القول بالتوقيف منسوباً إلى ابن فارس بقوله: أهل التقاليد من المحافظين الذين اعتمدوا على النصوص من السُّنَنِ وأضرابهم، وهؤلاء كانوا ينادون بأنّ اللغة توقيفية، وأن لا يد للإنسان في نشأة ألفاظها أو كلماتها، وزعيم هؤلاء ابن فارس في كتابه الصاحبي⁽¹⁰⁾.

ويصف حجازي كتاب (الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها) لابن فارس فيقول: "يضم كتاب ابن فارس إلى جانب هذا مجموعة من القضايا النظرية حول اللغة، من أبرزها قضية نشأة اللغة، فإذا كان العلماء قد اختلفوا في ذلك فرأها البعض "اصطلاحاً" أي عرفاً اجتماعياً فإنّ ابن فارس رفض هذا الرأي واعتبرها توقيفاً أي بمنزلة الوحي المنزل من السماء"⁽¹¹⁾، ثم يتعقب هذا القول منتقداً بقوله: "ولا يدخل موضوع اللغة ولا موضوع ارتباط اللغة بالوحي في إطار قضايا علم اللغة

(8) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب:

110-111

(9) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس: 14

(10) السابق: 16

(11) علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي: 66

(12) السابق: 66

(13) دراسات في أمهات كتب العربية: 64

(14) فقه اللغة العربية وخصائصها: 14

مناقضًا للواقع، ولهذا أوردَ خبرَ الكلماتِ الموضوعة التي سُئِلَ عنها أبو الأسود الدؤلي، قال ابن فارس "ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن أمرًا كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود فسأله أبو الأسود عنه فقال: "هذه لغة لم تبلغك" فقال له: "يا ابن أخي، لا خير لك فيما لم يبلغني"⁽¹⁸⁾، وعَلَّقَ على الخبر بقوله: "عَرَفَهِ بلطف أن الذي تكلم به مختلق"⁽¹⁹⁾، فأثبت وجود الاختراع والإحداث في اللغة، وكذلك قال: "إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم. ولو كانت اللغة مواضعةً واصطلاحًا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم، ولا فرق"⁽²⁰⁾، فأجاز إمكان الاصطلاح، بما يؤكد أنه يريد بالتوقيف معنى مخصوصًا، وأنه خاص بلغة العرب الفصحاء، وليس باللغة مطلقًا، وبيّن به طورًا من أطوار اللغة العربية هو المعتقد به، فقرر أنه لا يُعلم لغةً تُنسب إلى اللسان العربي ويعتدُّ بها ضمن المدونة اللغوية للغة العربية التي تُبنى عليها القواعد والأقيسة، وهي مُحدثة بعد زمان العرب الفصحاء.

وأشكل ذلك المفهوم الشائع على بعض المحدثين، بل وأفضى إلى تجهيله ووصفه بالسذاجة، وهو ما لا يتناسب مع مكانة ابن فارس العلمية، ومن ذلك قول صبحي الصالح: "أما مباحث القوم حول أصل اللغة،

المطلب الثاني:

إشكالات المفهوم المنسوب إلى ابن فارس.

بعد تبيان نسبة القول إلى ابن فارس يظهر سؤالٌ عن الإشكالات الواردة على هذا المفهوم المنسوب إليه؟، وجوابه أنه يردُّ على هذه النسبة إشكالاتٌ، إذ لو كان مرادُ ابن فارس الاقتصادُ على التفسير المشهور لنشأة اللغة الإنسانية وأن اللغات نشأت وحيًا من الله وإلهامًا، فإنه يُشكل عليه فهمُ بعضِ نصوصه، وتتناقضُ معه، إذ كيف يكون مراده تفسير نشأة اللغة الإنسانية وهو يتحدث عن لغة العرب خاصّة، فصرح بقوله: "أقول إن لغة العرب توقيف"⁽¹⁵⁾، كما أنه لا يتحدّث عن مرحلة النشأة فحسب، بل يتحدّث عن مرحلتَي التطوُّر والاستقرار، فقرّر تطوُّر اللغة العربية مع الأنبياء العرب خاصّة دون غيرهم، حتى استقرَّ الأمر زمن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ونزول القرآن الكريم، قال: "ثم قرّر الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت"⁽¹⁶⁾، ثم بعد ذلك القرار والثبات في لغة العرب يقول عن العرب الفصحاء المحتجّ بكلامهم: "وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه"⁽¹⁷⁾، مما يدلّ على أنه ليس معنيًا عنايةً أوليّة بتفسير نشأة اللغة الإنسانية، وإنما هو معنيٌّ بتقرير طورٍ لغويٍّ للعربية وصفه بالثبات والاستقرار، ولو كان مراده نفي إمكان حدوث اللغة مطلقًا؛ لصار

(18) السابق: 8

(19) السابق: 8

(20) السابق: 7

(15) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: 6

(16) الصاحبي: 8

(17) السابق: 57

الكلام في نشأة اللغة⁽²⁶⁾؛ لأنّ المنهج العلمي الحديث يرفض التخرّص في قضايا لا يمكن البرهنة عليها، ولهذا لما عرض رمضان عبد التواب لهذه المسألة بدأ بأنّ العلماء لم يختلفوا في شيء كاختلافهم في هذه المسألة، وقرّر أنّ العلماء المحدثين يسخرون منها ولا يعدّونها من الحقائق العلميّة ومثّل ببعضهم كماريوباوي وبلومفيد وفيرث، وغيرهم، ونسب الرأي بالتوقيف إلى ابن فارس⁽²⁷⁾.

لكننا حينما ننظر إلى ابن فارس فإننا نراه قد جعل هذه المسألة في بداية كتابه (الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها)، وصرّح بأوليّيته فقال: "أقول ذلك: باب القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح؟"⁽²⁸⁾، فكيف لا يكون لها ثمره وقد وصف موضوع كتابه بأنه يُعنى بجانب رئيس من جوانب علم العربية، وهو الأصول⁽²⁹⁾، أي أنّه يعدّ هذه المسألة ضمن (أصول علم العربية).

فيتبين مما سبق إذن قيام مؤشرات تُظهر أهمية البحث عن حقيقة رأي ابن فارس في التوقيف، وتتبع حقيقة المفهوم عنده، وتحرير رأيه، والوقوف على الأدلة التي تدلّ على معنى التوقيف عنده، وتُجلي الإشكالات الواردة عليه، ومن "الجدير بالملاحظة أنّ فكرتي (التوقيف)، و(الاصطلاح)، لم تكونا واضحتين في أذهان أصحابهما، كما يتصوّر القارئ

إلهام هي أم اصطلاح، فكانت ذات وجهين، كلاهما يخرج عن المنهج اللغوي الوصفي، ثم يتلوّن باللون المناسب له، أما أحدهما فغيبّي (ميتافيزيقي) لا يخلو من سذاجة، كقول ابن فارس: "إن لغة العرب توقيف"⁽²¹⁾، في حين أنّ هذا الوصف لا يتناسب مع منزلة ابن فارس العلمية في اللغة، كما أنّ في وصف التوقيف اللغوي بالخروج عن المنهج الوصفي؛ دليلاً على قيام الإشكال، إذ لو اتضحت حقيقة مفهوم التوقيف لظهر أنّه أقرب إلى هذا المنهج العلمي الوصفي⁽²²⁾.

كما أشكل هذا المفهوم أيضًا على عبده الراجحي فوصف الأدلة التي استدّل بها ابن فارس على رأيه بقوله: "تهافت هذه الأدلة التي قدّمها ابن فارس"⁽²³⁾، بل وقال: إنّ مذهبه في التوقيف جعله ينكر التجديد اللغوي⁽²⁴⁾، في حين أنّ هذه الأوصاف لا تصدق على مفهوم التوقيف عند ابن فارس لو تبيّنت حقيقته، وذلك لخصوصيّة معناه المراد عنده.

ثم إنّ المسألة بهذه الصورة ليس لها كبير ثمره في نظر كثير من اللغويين، قديمًا وحديثًا، إذ يقول السبكي: "الصّحيح عندي؛ أنّه لا فائدة لهذه المسألة، وهو ما صحّحه ابن الأنباري وغيره"⁽²⁵⁾، وفي العصر الحديث منعت الجمعية اللغوية الفرنسية

(26) فقه اللغة في الكتب العربية، للراجحي: 77
(27) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب:

111

(28) الصاحبي: 6

(29) السابق: 3

(21) دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح: 30

(22) وسيأتي بيان ذلك في المبحث الثالث.

(23) فقه اللغة في الكتب العربية، للراجحي: 79

(24) السابق: 82

(25) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب 445/1

عنايته بقضية نشأة اللغات المشهورة، بل بطبيعة اللغة المدروسة خاصة، ولهذا صرح بقوله: "فإن تعمل اليوم لذلك متعمّل وجد من نُقّاد العلم من ينفيه ويُرده" (33)، فالسياق عن اللغة العربية، وعن تطورها وثباتها واستقرارها، وليس في مناقشة كيفية نشأة اللغات الإنسانية، ولا في تفسير الظاهرة اللغوية عند الإنسان، وإنما استعمل اللغة مقيدةً بلغة العرب واللسان العربي، وأراد بها قضيةً أخرى غير تفسير نشأة اللغة الإنسانية وإن وردت ضمناً في كلامه، وتلك القضية مخصوصة باللغة العربية المعينة، ولها آثارها في المنهج اللغوي، وفيما يأتي بيانها وتتبع أدلتها.

المطلب الأول:

أصل مصطلح التوقيف ونشأته.

مصطلح (التوقيف) في أصله تعبير أصولي فقهي، شائع في كلام الفقهاء والأصوليين، له معنى مقصود، واستعمال مشهور، وسنتبع فيما يأتي أهم تلك المقولات ونستعرضها بالتحليل لنستنتج منها مفهوماً عاماً مجملاً للتوقيف، ثم نقارنه بنصوص ابن فارس وقوله بالتوقيف في اللغة، ونبيّن مدى توافقه معه.

1. أصل هذا اللفظ عند الفقهاء والأصوليين مأخوذ من قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (ت: 101هـ) "قف حيث وقف القوم، فإنهم عن علم

المعاصر، ولا متميزتين إحداهما عن الأخرى تمام التمايز" (30).

المبحث الثاني:

تحرير مفهوم التوقيف عند ابن فارس.

والسؤال الذي يفتح نافذة على مفهوم ابن فارس، ويشعل شمعة تضيء لنا طريق الوصول إلى حقيقة مفهوم التوقيف، هو: ما المقصود بالتوقيف عموماً؟ وما أصله؟ وهل له استعمالات عند غير ابن فارس؟ قد يُظن للوهلة الأولى أنّ مقصود ابن فارس بالتوقيف إنما هو في السياق الذي يقتصر على تفسير نشأة اللغة الإنسانية وأنها نشأت أول مرة وحياً من الله وإلهاماً، على حين أنّ هذا ليس هو الإطار المنهجي الذي تكلم فيه ابن فارس، بل لمفهوم التوقيف عنده توجيه آخر، تتكشف به حقيقته، وخصوصيته، وذلك أنّ الإطار المنهجي الذي تكلم فيه ابن فارس إنما هو في (القول على لغة العرب) (31) خاصة، وهذا الفرق في غاية الأهمية، فمراد ابن فارس معنى مخصوص، وهو بيان طور لغويّ من أطوار العربية، فيه استقرت اللغة، واكتملت ونضجت، وقد وضّح حدوده، بما يلزم عنه أنّه لا يصحّ إحداث أنظمة لغوية بعده، ثم ننسبها إلى العربية، قال: "ثمّ قرّر الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت" (32)، ففي قوله هذا دليل على عدم

(30) مغالطات لغوية، الطريق الثالث إلى فصحي جديدة، لعادل

مصطفى: 55

(31) الصاحبي: 6

(32) السابق: 8

(33) السابق: 8

معنى التوقيف، فمنه ما عُلم وجه التوقيف فيه، ومنه ما لا يُعلم، لعدم النقل فيه، ويكون أيضًا عن رأي واجتهاد⁽³⁸⁾، فالتوقيف هنا يراد به النقل والنص، ويقول: "قلم يوجد فيها توقيف ولا اتفاق"⁽³⁹⁾، أي ليس فيها دليل نقلي، ولا إجماع على حكمها.

4. وكذلك استعمله الشاطبي أيضًا مريدًا به ما ليس للنظر والاجتهاد فيه محل، فالمسألة التوقيفية هي التي ليس فيها مجال للنظر والاجتهاد، قال: "لو كان كذلك للزم أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم مبيّنًا ذلك كله بالتوقيف، فلا يكون لأحد فيه نظر ولا قول"⁽⁴⁰⁾.

5. واستعمله الخطيب البغدادي في مسألة إنكار القياس ضمن الأدلة الفقهية الكبرى فقال: "والعلم إنما يُدرك بالكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَزِدْهُ إِلَى اللَّهِ﴾ النساء: ٥٩، معناه: فردّوه إلى الكتاب والسنة، وهذا يمنع من القياس، قالوا: ولأنّ المقصد بالقياس طلب الحكم فيما لا نص فيه، ولا توقيف، وليس عندنا حكم إلا وقد تناوله نص وتوقيف، فلم يكن للقياس معنى"⁽⁴¹⁾.

6. ويقارن الفقهاء بين العادات والعبادات، وأنّ الأصل في العبادات المنع، والأصل في العادات الإباحة، ويعبرون عن هذا المعنى بقولهم في القاعدة الفقهية الشهيرة: (العبادات توقيفية)، و(الأصل في

وقفوا"⁽³⁴⁾، والمراد اتباع الصحابة وتتبع سننهم في الدين، واحتذاء حذوهم.

2. وجاء في صحيح البخاري في وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان وقفاً⁽³⁵⁾، أي يمتثل للنصوص الشرعية، قال العيني: "مبالغة في واقف، ومعناه أنه إذا سمع كتاب الله يقف عنده، ولا يتجاوز عن حكمه"⁽³⁶⁾.

3. واستعمله (أبو بكر) الجصاص (ت: 370هـ)، قال: "والثاني أنّ هذا الضرب من المقادير التي هي حقوق الله تعالى وعبادات محضة طريق إثباتها التوقيف أو الاتفاق، مثل أعداد ركعات الصلوات المفروضات وصيام رمضان ومقادير الحدود وفرائض الإبل في الصدقات... فمتى روي عن صحابي فيما كان هذا وصفه قول في تحديد شيء من ذلك وإثبات مقداره فهو عندنا توقيف إذ لا سبيل إلى إثباته من طريق المقاييس"⁽³⁷⁾، وظاهر أن التوقيف هنا أطلق مقابل القياس، وأنّ القياس قسيم (التوقيف)، ومغاير له، ولهذا استعمل الجصاص (التوقيف) في مواضع أخرى مريدًا به النص والنقل، ومن ذلك استعماله له في معرض المسألة الأصولية الشهيرة في الاعتداد بالإجماع دليلاً من الأدلة، أشرت فيه الاستناد إلى دليل نقلي أم لا؟ قال: "قد يكون الإجماع عن توقيف، ويكون عن استخراج فهم

(38) الفصول في الأصول 3/ 277

(39) السابق 3/ 394

(40) الموافقات للشاطبي 4/ 278

(41) الفقيه والمتفقه 1/ 448

(34) لمعة الاعتقاد، لابن قدامة: 8

(35) صحيح البخاري، الحديث رقم (4642) 60/6

(36) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، للعيني 18/ 242

(37) أحكام القرآن 2/ 24

العبادات (التوقيف)، أي الحظر والمنع، فلا تُشرع العبادة بمجرد الرأي من غير نص، قال ابن تيمية: "ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء الحديث يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف، فلا يُشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى، وإلا دخلنا في معنى قوله: ﴿لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ الشورى: ٢١، والعبادات الأصل فيها العفو، فلا يُحظر منها إلا ما حرّمه الله" (42). ويقولون كذلك: (الأصل في المقدّرات التوقيف)، قال الجصاص: "هذا الضرب من المقادير التي هي حقوق الله تعالى وعبادات محضة طريق إثباتها التوقيف" (43)، وظاهر أن التوقيف هنا يرد به المنع والحظر والوقوف عند النص.

7. وأورده الزركشي في مسألة ترتيب سور القرآن (44)، وبين الإجماع في ترتيب الآيات، وأنه ترتيب توقيفي، بمعنى أنه منصوص عليه، ومصرح به من قبل الشارع، فترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه صلى الله عليه وسلم وأمره من غير خلاف بين المسلمين" (45).

ونستنتج مما سبق أن لفظ التوقيف في الاستعمال الأصولي والفقهية يأتي بمعنى الوقوف عند فعل أو قول عمومًا، والتقيّد به، والمنع والحظر من تجاوزه، وذلك المانع قد يكون فعلًا، كما في تعبير عمر بن

عبد العزيز "قف حيث وقف القوم" (46)، أي احمّد حذوهم، وتسّن سنّهم، واقتف أثرهم، وكما في وصف ابن الخطاب أنه كان وقفاً عند كتاب الله (47)، وقد يكون قولاً كما في استعماله بمعنى النص، والنقل، ويختص بالوحي، فيكون المراد ما لا اجتهاد فيه، وليس للنظر فيه محل، بل التوقف عنده، فالمراد به الوقوف عند النص الشرعي، ويراد به أيضاً: النص على الحكم، والتصريح به، إذ جاء في معجم المصطلحات العلوم الشرعية قولهم: "التوقيف: يراد به النص على الحكم من قبل الشارع" (48)، أي التصريح بالحكم فيصبح ذلك الحكم ليس فيه مجال للاجتهاد؛ لأنه منصوص عليه.

ويتّضح مما سبق إذن أصل مصطلح التوقيف ومفهومه، وتنجلي الإجابة عن سؤال (ما أصل التوقيف عمومًا)، وبعد الإجابة على سؤال أصل التوقيف يبقى السؤال الآتي: ما علاقة (التوقيف) الفقهي بنصوص ابن فارس، وما مدى توافقه معها؟ وهل المعنى الفقهي للتوقيف صحيح في اللغة وتوافقه نصوص ابن فارس؟ وتؤيده آراؤه؟ وفيما يأتي بيان ذلك.

المطلب الثاني:

علاقة التوقيف الفقهي بمفهوم التوقيف عند ابن فارس، والأدلة على حقيقة مفهومه.

(46) لمعة الاعتقاد، لابن قدامة: 8

(47) صحيح البخاري، الحديث رقم (4642)

(48) ينظر: معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مجموعة من الباحثين، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الطبعة الثانية، 1439هـ / 2017م ص 573

(42) مجموع الفتاوى 17 / 29

(43) أحكام القرآن 2 / 24

(44) البرهان في علوم القرآن 1 / 256

(45) الإتيان في علوم القرآن 1 / 211-212

الفصحاء، في عصور الاحتجاج، وأن حقيقة التوقيف عند ابن فارس هي الوقوف عند البيئة اللغوية التي تمثل نموذج العربية، أي ما ثبت عن العرب الفصحاء وصح عنهم، وعدم تجاوزه إلى غيره، ولا القياس إلا على ما ثبت من السماع الصريح عنهم، فليس لنا "أن نقيس قياساً لم يقيسوه"⁽⁴⁹⁾، "ولا أن نقول غير ما قالوه"⁽⁵⁰⁾، وذلك في معرض تأصيله لعلوم العربية، وأن الأحكام اللغوية فيها أحكام توقيفية مبنية على المسموع من كلام العرب الفصحاء، وتقريره أن الاحتجاج والاستدلال في علم اللغة العربية إنما يكون بالسماع عن العرب الفصحاء المعتمد بهم، الموثوق بعربيتهم حسب تعبير سيبويه⁽⁵¹⁾، وهذا المفهوم الذي عبر عنه ابن فارس بأنه التوقيف في لغة العرب؛ يُعدُّ محلَّ اتفاق بين علماء العربية، ولهذا قال: "إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم"⁽⁵²⁾، وحرى به أن يكون أصلاً من أصول علم العرب، وجدير بأن يُقدِّمه ابن فارس في كتابه، ويبدأ به؛ إذ إنه قال في مقدِّمة كتابه (الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها): "إنَّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً"⁽⁵³⁾، وبدأ بما يتعلق بأصول اللغة وفقهائها، وبهذا يصير مستقيماً ومنسجماً أن يبدأ بهذا الأصل

فيما يأتي بيان العلاقة بين مفهوم التوقيف عند الفقهاء والأصوليين، وبين مفهومه في اللغة عند ابن فارس، وخصوصيته عند ابن فارس، وإيراد الأدلة الدالة على حقيقة المفهوم.

أ- علاقة مفهوم التوقيف الفقهي بمفهوم التوقيف عند ابن فارس:

مفهوم التوقيف الفقهي يتضمَّن ثلاثة سمات: (الامتثال للدليل واتباعه)، و(المنع والحظر من تجاوزه)، و(تبيين الحكم بالنص عليه والتصريح به).

ومفهوم ابن فارس لتوقيفية لغة العرب يتضمَّن منع الاختراع اللغوي والقياس الاستعمالي غير الجاريين على سنن كلام العرب الفصحاء، أي المخالفين لنظم اللغة العربية التي استقرت في زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم ونزول القرآن الكريم، وأن الحكم اللغوي في الكلام العربي لابد من اعتماده على دليل صريح من الجماعة اللغوية الذين هم العرب الفصحاء المحتج بكلامهم، وقد بيَّن حدودهم إجمالاً، وأنهم هم مرجعية الحكم في لغة العرب، وذلك بوجوب اتباع سننهم وانتحاء نحوهم.

فالتوافق بين المعنى الإجمالي للتوقيف عند الفقهاء والأصوليين وبين مفهوم ابن فارس ظاهر جداً، إذ استعمل ابن فارس التوقيف في سياق طبيعة اللسان العربي، في لغة العرب خاصة، فهي اللغة المدروسة، مما يعني أن الأصل في علم اللغة العربية التوقف عند الثابت من كلام العرب

(49) (الصاحبي: 57)

(50) (الصاحبي: 57)

(51) (الكتاب 2/ 20، 319)

(52) (الصاحبي: 7)

(53) (السابق: 3)

ويعده أصلاً لغوياً قارئاً، فيكون أول عملٍ لفيقه اللغة أن يفقه اللغة المدروسة ويتعرف على تاريخها، وتطورها، وحدود مدونتها.

فيظهر إذن التوافق في العلاقة بين مفهوم التوقيف الفقهي ومفهوم التوقيف اللغوي، إذ يراد بالتوقيف في الميدان الفقهي والأصولي الوقوف عند النص الشرعي الصريح بالحكم، ويراد بالتوقيف في الميدان اللغوي عند ابن فارس الوقوف عند المسموع من كلام العرب الفصحاء في الباب اللغوي. وبه تظهر حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس، وبينهما فرق يسير تقتضيه طبيعة الموضوع، وذلك أن المفهوم الفقهي للتوقيف يشير إلى النص على الحكم الشرعي من قبل الشارع والوقوف عنده لأنه إلهي المصدر، وأما التوقيف في اللغة فيلزم منه أن الحكم اللغوي يكون بآبه النقل عن العرب الفصحاء المحتج بكلامهم، وأن يكون الحكم اللغوي مبنياً على الكلام المعبر للبيئة اللغوية العربية.

وقد وزن ابن جني بين طريقة الفقهاء في التعليل وطريقة النحويين⁽⁵⁴⁾، وقرّر أن علل الفقهاء تنتهي بكون الأمر تعبدياً، وأما علل النحويين فتعتمد على الحس وموافقة الطبع، ومنها ما يحيل إلى العرب، بخلاف ابن فارس الذي روي عنه أبيات في تشبيه فتور طرّف محبوبته بحجة النحوي⁽⁵⁵⁾، لأنه يحيل العلل إلى توقيفية اللغة، ويقترّب من القول باعتبارية

أصل الدلالة، ويرى أن نسبة النظام اللغوي إلى الجماعة اللغوية نسبة تقريبية وإلا فالجماعة اللغوية خاضعة لمنظومة اللغة، يقول: "إن قال: فقد سمعناكم تقولون: إن العرب فعلت كذا ولم تفعل كذا، من أنها لا تجمع بين ساكنين، ولا تبدئ بساكن، ولا تقف على متحرك، وأنها تسمي الشخص الواحد الأسماء الكثيرة، وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد، قلنا: نحن نقول إن العرب تفعل كذا بعد ما وطّأناه أن ذلك توقيف حتى ينتهي الأمر إلى الموقّف الأول"⁽⁵⁶⁾.

ب- خصوصية مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس:

وقبل إيراد الأدلة التي تدل على حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس، فإنّه يحسن ذكر بيان خصوصية مفهوم التوقيف عنده، وذلك أنّه بتتبع كلامه وأبوابه، واستعمالات التوقيف عنده، نجد في كلامه ما يتضمن أدلة ونصوصاً تتواءم مع مفهوم التوقيف المشهور، ويظهر تطرّقه للمسألة المشهورة، ومن ذلك استدلاله بالآية الكريمة: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ البقرة: ٣١، وإيراده لرواية ابن عباس أن المراد أسماء الأشياء التي تعارف عليها الناس، واستدلاله أيضاً بالآية الكريمة: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٢﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ العلق: ٣ - ٥⁽⁵⁷⁾، ولكن ذلك لا ينفي

(56) (الصاحبي: 14)
(57) (ينظر: السابق: 6-15)

(54) الخصائص 1 / 48
(55) معجم الأدباء 1 / 413

ج- الأدلة على حقيقة مفهوم التوقيف عند ابن فارس، وصحته، واتفاقه مع نصوصه:

يدلُّ على حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس، أدلة كثيرة، أوردت منها عشرة أدلة على النحو الآتي:

الدليل الأول: مما يدلُّ على العلاقة بين التوقيف الفقهي والتوقيف اللغوي عند ابن فارس، وصحة تفسير نشأة المصطلح من علوم الشريعة، أن تأثر ابن فارس بالفقه والفقهاء ظاهر مشهور⁽⁵⁸⁾، فهو أول من استعمل مصطلح (فقه اللغة)، ولا يُعلم أحدًا استعمله قبله⁽⁵⁹⁾، فأما المعنى اللغوي للفقه فهو الفهم، وفقه صار ذا فقه، ثم خُصَّ به: العلم في الشريعة والدين⁽⁶⁰⁾. و"يقال: فقه الرجل يفقه ففها فهو فقيه. وفقه يفقه ففها إذا فهم. وأفقهته: بيّنت له"⁽⁶¹⁾.

وروى الأزهري في تهذيب اللغة عن رجل من بني كلاب، وصف له شيئاً، فلما فرغ من كلامه قال: أفقّهت؟ يُريد: أفهمت؟⁽⁶²⁾، وقال: "الفقه هو: الفهم، ويُقال: فقه عني كلامي يفقه؛ أي: فهم، ورجل فقيه؛ أي: عالم. وكل عالم بشيء فهو فقيه"⁽⁶³⁾، و"من ذلك قولهم فلان ما يفقه ولا يفقه؛ معناه لا يعلم ولا يفهم"⁽⁶⁴⁾، و"فقيه العرب: عالم العرب"⁽⁶⁵⁾، ثم صار

وجود ملمح جديد عند ابن فارس، وذلك الملمح الجديد يكشف عن مفهوم مختلف للتوقيف، هو أعمق وأشمل من مفهومه المشهور، ويضمُّ إلى النشأة أبعاداً، ويتضمن مفهومه خصوصية، منها: قصره الكلام على اللغة العربية، بغية تأسيس منهج لدراساتها. ومنها: كلامه عن مرحلتَي التطور والقرار، وهو الأهمُّ منهجياً. ومنها: عدم نفيه إمكان الاصطلاح، على حين أن المفهوم المشهور نقيض للاصطلاح. ومنها: عدم نفيه اجتماعية اللغة وعرفيتها، على حين أن مفهوم التوقيف المشهور مناقض لها، ومنها: القول بالتوقيف تحديداً في الكتابة والخط العربي، وفي علوم العربية، ولا يعلم أحد سبق إليه، مما يشير إلى خصوصية مفهوم التوقيف الذي قال به في مجالات مختلفة. ومنها: عدم نفيه القياس الجاري على سنن العرب وطريقتهم، ومنها: عدم نفيه التطور الدلالي وتفسيره له بربطه بالأبواب التي بدأ بها تأصيله لفقه اللغة. ومنها: قوله بتعدد التوقيف، فلا يتوقف عند مرحلة النشوء، بل توقيف إثر توقيف، في كل مرحلة من مراحل التطور، إلى مرحلة القرار، فالتوقيف الأول هو في نشأة اللغات، ثم يتبعه توقيف آخر وهو استعمال العرب الفصحاء المجمع على الاحتجاج بكلامهم.

كلُّ ذلك يدلُّ على شمول مفهومه التوقيف لمعاني أوسع، وعلى عمق مفهوم التوقيف بلزوم آثار منهجية. وفيما يأتي بيان الأدلة على حقيقة مفهومه.

(58) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية: 42

(59) ينظر: السابق: 42

(60) الصحاح، مادة: فقه 6 / 2243

(61) العين، باب الهاء والقاف والفاء 3 / 370

(62) تهذيب اللغة، للأزهري، باب الهاء والقاف والفاء 5 / 262

(63) السابق 5 / 262

(64) السابق 5 / 262

(65) السابق 5 / 262

(الفقه) اسم علم من علوم الشريعة⁽⁶⁶⁾، واستعمله ابن فارس في علوم اللغة، وأطلقه على العلم الذي يُعنى بأصول علم العرب، وقال عن الموضوعات الأصول التي يعالجها في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها): "والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرق في أصناف العلماء المتقدمين رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء. وإنما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرق"⁽⁶⁷⁾، فعلماء العربية عالجوا تلك الموضوعات دون تعيين لها باسم مخصوص، فجاء ابن فارس ووضع لها اسماً وهو (فقه اللغة) مقتبساً إياه من (علم الفقه) مع ما يلائمه المعنى اللغوي له، وأمّا معالجة اللغويين لموضوعات فقه اللغة لها فمبسوطة في كتبهم، ومن ذلك كتاب (الخصائص) لابن جني على سبيل المثال، الذي يُعدّ من أقرب الكتب إلى موضوعات فقه اللغة دون أن يسمّيه بهذا الاسم⁽⁶⁸⁾، ومضمون تقسيم ابن فارس لعلم العربية إلى أصول وفروع نابع من مشكاة تأصيل ابن جني للنحو العربي في مقدّمة الخصائص، إذ قرّر أنّ كتابه الخصائص مؤلف في أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه⁽⁶⁹⁾، ويعني أصول علم العربية، لأنّ الناظر في موضوعات الكتاب لا يجدها خاصة بأصول النحو

القارة عند جماهير النحويين، بل استعمل ابن جني لفظ (النحو) استعمالاً وصّح معناه أنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه، من إعراب وغيره، كالنثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها، في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها"⁽⁷⁰⁾؛ ممّا يدلّ على أنّ (النحو) لديه يشمل سائر جوانب كلام العرب، ولا يختص بدراسة الجملة، فلمّا وضع ابن فارس كتابه الصاحبي الذي اختصره من كتب اللغويين، جمّع أصول علم العرب، وسمّى تلك الأصول (فقه اللغة)، مريداً به (أصول علم العربية)، ثم أورد (التوقيف) أصلاً من تلك الأصول اللغوية، وهذا هو الجديد عنده أنه أطلق (فقه اللغة) على قضايا اللغة الأصول، فجعل علم العربية نوعين، أصلاً وفرعاً، فأما الأصل الذي سماه (فقه اللغة) فعرفه بقوله: "وأما الأصل: فالقول على موضوع اللغة وأوليئها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطبتها، وما لها من الافتتان تحقيقاً ومجازاً"⁽⁷¹⁾. فإذا كان النحو عند ابن جني هو انتحاء سمت كلام العرب، ويكون بذلك شاملاً لعلوم العربية؛ فإنّ حقيقة (التوقيف) عند ابن فارس تقتضي احتذاء حذو كلام العرب واقتفاء سننهم. وكما سمّى موضوعات أصول اللغة بـ(فقه اللغة) لعلاقته بعلم الفقه وأصوله؛ كذلك

(66) (الصاحح، مادة: فقه 6/ 2243)

(67) (الصاحبي: 5)

(68) (فقه اللغة في الكتب العربية: 41)

(69) (الخصائص 2/1)

(70) (السابق 1/ 34)

(71) (الصاحبي: 3)

ووصفه السيوطي بأنّ له: "مسائل في اللغة يغالي بها الفقهاء. ومنه اقتبس الحريري صاحب المقامات ذلك الأسلوب، ووضع المسائل الفقهية في المقامة الحربية، وهي مئة مسألة، وغير ذلك" (79).

وما سبق يشير بوضوح إلى أنّ العلاقة بين مفهومي التوقيف الفقهي واللغوي لها ما يؤيدها عند ابن فارس، ويدلّ عليها.

الدليل الثاني: أنّ مفهوم التوقيف في اللغة الذي يعني الوقوف عند ما ثبت عن العرب الفصحاء وصحّ عنهم، هو في حقيقته يُعلي من شأن السماع والرواية في علم العربية، وذلك مطّرد مع أصول ابن فارس، ومطابق لأرائه، وأقرب إلى نشأته ومذهبه، إذ إنه تتلمذ على اللغويين الكوفيين، فأخذ "عن أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب" (80)، ولمّا حكى الموقف من الترادف في اللغة، رجّح رأي النافين له وقال: "وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب" (81)، وقد كتب الصاحبى بأخرة من حياته (82)، وله ميل كبير إلى الرواية والكوفة (83)، وجاء في إنباه الرواة "وطريقته في النحو طريقة الكوفيين" (84)، ويتوافق ذلك مع حقيقة التوقيف عنده، لتعلّقه بالرواية والسماع، مما يطّرد مع فكره ومنهجه، ووصفه السيوطي بأنّه "من رؤساء

أفاد اسم (التوقيف) من علم الفقه، ويؤيد ذلك أنه لا يفتأ يؤكد العلاقة بين علوم العربية والشريعة، سواء في كتابه الصاحبى إذ بَوَّبَ باباً في (القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية) (72)، أو في كتبه الأخرى، إذ تحدّثنا كتب السير أنه ألف كُنُبا تتعلق بالفقه وأصوله وعلوم الشريعة، ككتاب حلية الفقهاء (73)، وكتاب أصول الفقه (74)، وكتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم (75)، وكتاب جامع التأويل في تفسير القرآن (76)، وقد كان متمذهباً بالمذهب الشافعيّ، ثم غيّر مذهبه الفقهي إلى مذهب مالك (77)، وجاء في إنباه الرواة أنه: "كان واسع الأدب، متبحراً في اللغة العربية، فقيهاً شافعيّاً، وكان يناظر في الفقه، وكان ينصر مذهب مالك بن أنس... وإذا وجد فقيهاً أو متكلماً أو نحوياً كان يأمر أصحابه بسؤالهم إياه، وينظره في مسائل من جنس العلم الذى يتعاطاه، فإن وجده بارعاً جدلاً جرّه في المجادلة إلى اللغة، فيغلبه بها، وكان يحثّ الفقهاء دائماً على معرفة اللغة ويُلقي عليهم مسائل، ذكرها في كتاب سمّاه كتاب فُتيا فقيه العرب، ويُخلّجهم بذلك؛ ليكون خلّجهم داعياً إلى حفظ اللغة ويقول: من قصر علمه عن اللغة وغولط غلط" (78).

(72) السابق: 50 وبدأه بقوله: أقول: إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلّق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه.

(73) معجم الأدباء 1 / 411

(74) السابق 1 / 412

(75) السابق 1 / 412

(76) السابق 1 / 411

(77) السابق 1 / 411

(78) إنباه الرواة 1 / 129

(79) بغية الوعاة 1 / 352

(80) معجم الأدباء 1 / 411

(81) الصاحبى: 115

(82) جاء في آخر كتاب الصاحبى ص 472 أنه فرغ منه عام 382 هـ،

وينظر ينظر فقه اللغة في الكتب العربية عبده الراجحي: 43

(83) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية: 43

(84) إنباه الرواة 1 / 129

أهل السنة المجوّدين على مذهب أهل الحديث⁽⁸⁵⁾، وهم الذين لهم مزيد عناية بالرواية والنصوص.

فحقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس مطّردة مع أفكاره وآرائه، وتصدّقها نصوصه المختلفة.

الدليل الثالث: والذي يؤكد حقيقة مفهوم التوقيف وخصوصيته باللسان العربي، أنّ ابن فارس أورّد القول بالتوقيف تحت بابٍ قال فيه: "باب القول على لغة العرب: أتوقيف، أم اصطلاح؟ أقول: إنّ لغة العرب توقيف"⁽⁸⁶⁾، فقيّد الإطار المنهجيّ الذي يتحدث عنه بـ(لغة العرب)، وأورد التوقيف تحت باب اللسان العربي، وللتبويب دلّالته وأثره في تقييد المطلق، وتبيين المجمل، كما أنّ ابن فارس مطّلع على غير لغة العرب، وقال: "فلسنا ننكر أنّ لكلّ قوم لغة"⁽⁸⁷⁾، ولو كان يريد اللغة الإنسانية لما قيّده بلغة العرب، فظهر جليّاً أنه إنما يريد القول على لغة العرب خاصّة. بخلاف المفهوم الشائع للتوقيف في اللغة، المنسوب إلى ابن فارس، إذ هو في تفسير نشأة اللغات، والاقتصار على أول ما نشأت، وأنها نشأت وحيّاً من الله وإلهاماً، ولكنّا بالنظر إلى تبويب ابن فارس يتضح لنا تقييده التوقيف بالعربيّة، مما يدلّ على عدم عنايته بقضية تفسير نشأة اللغات الإنسانية عنايةً أوليّة، وإنّما يقصر الكلام على اللغة العربية، التي يعدّها أفضل اللغات وأوسعها وقد بوّب

لذلك باباً⁽⁸⁸⁾، وأنه يتحدّث عن طبيعة اللغة المدروسة، وواجب فقيه اللغة تجاهها، ليتعرّف دارسها على تاريخها وتطوّرها وثباتها وقرارها، والمعتدّ به منها، فاهتمامه وعنايته منصّبان على اللغة المدروسة، التي هي قضية بحث اللغويين العرب، وأنها العربية الموسومة بسماتٍ أورّد حدودها، وهي العربية الباقية وليست العربية البائدة، ولا العربيّة الجنوبية، ولا العربيّة المولّدة أو الملحونة، ولهذا لم يقتصر على مرحلة نشأة اللغة العربيّة، بل جمع إلى ذلك كلامه عن مرحلة تطوّرها، ومرحلة ثباتها واستقرارها، وحدّه لحدودها، فجعل تطوّرها ملازماً لأزمة الأنبياء العرب، حتى اكتملت ونضجت مع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وقال عن حدّ ثباتها وقرارها: "ثم قرّر الأمر قراره فلا نعلم لغةً من بعده حدثت"⁽⁸⁹⁾، فبيّن سمات اللغة المعتدّ بها، وذلك بالوقوف عند ما ثبت عن العرب الفصحاء وصحّ عنهم، وأنّ المدونة اللغوية للغة العربيّة مقيّدة بالبيئة العربيّة، التي هي مميّزة بكلام الفصحاء، ومحدودة بعصور الاحتجاج.

فتقييده الكلام بلغة العرب وإيراده لأصلها ثم تطوّرها ثم تنبيهه على الطور المعتدّ به منها، وهو زمن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ونزول القرآن الكريم يشير بجلاء إلى بدئه كتابه بتعريفه بطبيعة اللغة المدروسة، ولا معنى لعدّه اللغات الإنسانية ناشئة

(85) السابق 130 / 1

(86) الصاحبي: 6

(87) السابق: 38

(88) السابق: 16

(89) السابق: 8

اعترض على إنكاره بعض الكلام بأنها لغة لم تبلغه، بقوله: "يا ابن أخي، لا خير لك فيما لم يبلغني"، أي أنه كلام مختلق⁽⁹²⁾ لا يثبت عن العرب الفصحاء، إذ إن ما لم يثبت عن العرب لا تصح نسبته إلى اللغة العربية واللسان العربي، لأنه لا ينتمي إلى المدونة اللغوية العربية، ولا يتسم بحدود اللسان العربي التي هي عند ابن فارس السنن الذي تكلمت به العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج.

وفي عدم نفيه وقوع الاصطلاح في اللغة دلالة على عدم أولوية قضية تفسير نشأة اللغات عمومًا، وعلى اهتمامه بالملح المنهجي الذي يريد التأسيس له، فقيد تبويبه بالعربية، لينتج كلامه إلى طورٍ للعربية، ينبغي الاعتداد به، والوقوف عنده، وعدم نسبة ما ليس منه إليه، وأن يتوقف عنده ويحتذى حذوه.

الدليل الخامس: ومما يدل على تقييده التوقيف بلغة العرب، أنه حدّ حدود العربية ومراحل تطورها واستقرارها، إذ بين تطوّر اللغة العربيّة طورًا إثر طورٍ، وتعلّم الأنبياء العرب خاصّة دون غيرهم للعربيّة، حتى انتهت إلى الفصحاء زمن نبوة محمد صلى الله عليه وسلّم، ثم استقرّت اللغة في عصور الاحتجاج وأصبحت هي نموذج العربية، يقول: "ولعلّ طائفة يظن أنّ اللغة التي دلّلنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد. وليس الأمر كذا، بل وقف الله جلّ وعزّ آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في

كلّها وحيا من الله وإلهامًا ثم هو يفضّل العربية وحدها.

الدليل الرابع: ومما يدلّ على أنه يخصّ التوقيف بلسان العرب ويقيده باللغة العربية، أنه يقول محتجًا لرأيه في التوقيف: "والدليل على صحّة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم. ولو كانت اللغة موضوعةً واصطلاحًا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منّا في الاحتجاج بنا لو اصطالحنا على لغة اليوم، ولا فرق"⁽⁹⁰⁾، فظاهر أنّ مراده بالتوقيف هو الوقوف على ما ثبت من كلام العرب الفصحاء المحتجّ بهم، لأنهم هم المقصودون بقوله: (لغة القوم)، فمن رام العربية اقتفى سنن أهلها، واحتذى حذوهم في كلامهم، إضافة إلى أنّ في قوله أيضًا تصريحًا بإمكان الاصطلاح اللغوي بعد العرب الفصحاء، وعدم منع وقوعه، ولكنه لا يُعتدّ به في علم العربية، أي لا يكون حجةً في إثبات نظام اللغة العربية؛ فهو يبيّن بذلك سمات المدونة اللغوية العربيّة، وينبّه على أنّ ما خرج عنها لا يكون منسوبًا إلى الجماعة اللغوية الذين هم الفصحاء المحتجّ بكلامهم، وإنما هو مولّد أو لحن، وصرّح بذلك فقال: "فإنّ تعمّل اليوم لذلك متعمّلٌ وجَدَ من نُقاد العلم من ينفيه ويردّه"⁽⁹¹⁾، وحكى خبر أبي الأسود الذي ردّ على من

(90) الصاحبي: 7

(91) السابق: 8

(92) السابق: 8

الليل⁽⁹⁹⁾. ويقال للمُحجم عن القتال: وقَّاف⁽¹⁰⁰⁾، و"التوقيف هو النص"⁽¹⁰¹⁾، وزُوي عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال: "النَّص: الإسناد إلى الرئيس الأكبر. والنَّص: التَّوقيف"⁽¹⁰²⁾، وكذا في تاج العروس "النَّص: التَّوقيف"⁽¹⁰³⁾، "والنص التعيين على شيء ما"⁽¹⁰⁴⁾.

فالمعنى اللغوي للتوقيف هو تبين الشيء والنص عليه والتصريح به، والامتنال له بالإحجام عن تجاوزه، وهذا المعنى اللغوي هو المستعمل عند الفقهاء، ومن مشكاته نشأ مفهوم التوقيف عند ابن فارس، فالقول بأنَّ (لغة العرب توقيفية)، يعني أنَّه ينبغي أن يكون الحكم اللغوي فيها معتمداً على السماع الصريح عن الفصحاء، وأن يكون الحكم مُبَيَّنًا بكلامهم، والمنع والحظر من مخالفة سندهم وطريقتهم، وهذا المفهوم للتوقيف في اللغة يُبنى عليه آثار منهجية، بخلاف القول بالتوقيف في تفسير نشأة اللغات الإنسانية المقتصر على المعنى المشهور الذي ينحو إلى المنحى الكلامي النظري المجرد.

الدليل السابع: ومما يدلُّ على صحة مفهوم التوقيف عند ابن فارس وصواب استعماله إيَّاه، بالإضافة إلى تأييد المعنى المعجمي له؛ أنَّ هذا اللفظ وإن شاع في

زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثُمَّ علَّم بعد آدم عليه السلام من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً ما شاء أن يعلمه، حتَّى انتهى الأمر إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فاتاه الله جلَّ وعزَّ من ذلك ما لم يؤتِه أحدًا قبله، تمامًا على ما أحسنه من اللغة المتقدمة. ثُمَّ قرَّ الأمرُ قراره فلا نعلم لغةً من بعده حدثت⁽⁹³⁾، فالعربيَّة عنده مرَّت بأطوار عدَّة، واستقرَّت في طورها ثباتها زمنَ نزول القرآن الكريم، وعليه ينبغي أن تكون المدونة العربيَّة محدودة بحدود هذا الطور، طور النضج والكمال، وأن يُتوقَّف عنده في وصف العربيَّة والتعرُّف على سننها، والنسج على منوالها.

الدليل السادس: أنَّ المعنى المعجمي للتوقيف يؤيِّد المفهوم الخاص للتوقيف عند ابن فارس، فإن أصل (التوقيف) من وقَّفَ توقِّفًا، وهو: "إيقاف المرء على بيان الشيء وإطلاعه عليه"⁽⁹⁴⁾، والتوقيف من وقَّفَ أيَّ بَيَّنَّ⁽⁹⁵⁾، قال ابن منظور: "قول: وقَّفَ الحديث: بيَّنه وأوضحه، ووقَّفْتُ الحديثَ توقِّفًا وبيَّنته تبينًا، وهما واحد"⁽⁹⁶⁾، "ويقال: وقَّفته على الكلمة توقِّفًا، أي أطلعته عليها وبيَّنتها له"⁽⁹⁷⁾، "ووقَّفْتُه على ذنبه، أي أطلعته عليه"⁽⁹⁸⁾، وجاء في تهذيب اللغة: "في الحديث: (إنَّ المؤمن وقَّاف، متأن، وليس كحاطب

(99) ينظر: أمثال الحديث للأصبهاني: 258، وبنحوه في إرشاد الفحول، للشوكاني 2/ 432 (الحديث رقم 68468)، والبخاري (52)، ومسلم (1599)، وكشف الخفاء، للعجلوني 387/2

(100) تهذيب اللغة، باب القاف والفاء 251/9

(101) السابق 81/12

(102) لسان العرب، باب الصاد، فصل النون 98/7

(103) تاج العروس، مادة: نصص 180/18

(104) لسان العرب، باب الصاد، فصل النون 98/7

(93) السابق: 8

(94) ينظر: التوقيف على مهمات التعريف: 15

(95) ينظر: السابق: 15

(96) لسان العرب، فصل الواو 361/9

(97) السابق 361/9

(98) الصحاح، مادة: وقف 1440/4

نصب (كي) للمضارع، وحكم إظهار (أن) بعدها، فقد أوردَ اختلافَ الكوفيين والبصريين في ذلك، وقرّر أنّ الكوفيين يقولون بجواز ظهورها، وتكون حينئذ مؤكدة لـ(كي)، وأنّ البصريين يرون عدم جواز ظهورها، واحتجوا بقولهم: إظهار (أن) له احتمالان، إما بسبب كونها مقدّرة من قبل فيجوز إظهارها بعد إضمارها، وإما بسبب كونها مزيدة ابتداء من غير أن تكون مقدّرة من قبل، ثم أبطلوا احتمال تقديرها من قبل؛ لأنّ (كي) تعمل بنفسها، كما أبطلوا احتمال زيادتها، وسبب الإبطال عدم القياس، فيتوجب فيه حينئذ التوقيف عن العرب، قال: "وبطل أن يقال إنها تكون مزيدة ابتداء؛ لأنّ ذلك ليس بمقيس، فيفتقر إلى توقيف عن العرب، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء، فوجب ألا يجوز ذلك"⁽¹⁰⁶⁾، ففي قوله (يفتقر إلى توقيف عن العرب) دلالة على أنّ المراد احتياجه إلى تبين خاصّ ومسموع صريح من العرب الفصحاء يفيد زيادتها، وهذا هو دليل السماع، ولهذا جعله قسيماً للقياس، إذ هما متقابلان. وبهذه العبارة تتضح حقيقة مفهوم التوقيف بجلاء، وأنّ (التوقيف في لغة العرب) هو الوقوف على ما ثبت من السماع عن فصائهم، ويرجّحه أنّ تأثّر ابن الأنباري بالفقهاء والأصوليين مشهور، بل وقد صرح في بداية الإنصاف أنّه بناه على نحو كُتِبَ خلاف المذاهب الفقهية، فقال: "وبعد؛ فإنّ جماعة من الفقهاء

علم الفقه وأصوله إلا أنّ علماء العربية استعملوه في مواضع متفرّقة، بما يُصدّق مفهوم ابن فارس، ويبرهن على صحته، ومن ذلك استعمال سيبويه للفظ التوقيف، وكذلك استعمله عبد القاهر الجرجاني، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وأبو إسحاق الشاطبي، فأما سيبويه فقد استعمل لفظ (التوقيف) في اتباع سنن العرب والقياس على كلامهم، وتبنيها على تقييد القياس النحوي باستعمال العرب، بما يتوافق مع حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة، قال: "واعلم أنّه ليس كلّ حرف يَظْهَرُ بعده الفعلُ يُحذفُ فيه الفعلُ، ولكذلك تُضمَرُ بعد ما أضمَرْتُ فيه العربُ من الحروف والمواضع، وتُظْهَرُ ما أظهروا، وتُجْزَى هذه الأشياء التي هي على ما يستحقّون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجزوا، فليس كلّ حرفٍ يحذف منه شيء ويثبتُ فيه، نحو: يَكُ ويَكُن، ولم أبلُ وأبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يُثبتون فيقولون في "مَر": أومر، أن يقولوا في "حُد": أوحُد، وفي كُل: أوكل. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا"⁽¹⁰⁵⁾، فظاهر إذن أنّه يجعل القياس النحويّ جاريّاً على استعمال العرب وكلامهم، ويتوقّف عنده، وتكاد تكون عبارة سيبويه هي عبارة عمر بن عبد العزيز إذ تشابهها.

وكذا استعمل أبو البركات الأنباري لفظ (التوقيف) بما يوضّح مفهومه هنا، وذلك لما عرض لمسألة

(106) (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين

موضوعة على هذا اللفظ ممكنٌ فلا يُعدل عنه لما لا يُعلم إلا بوحى أو توقيف⁽¹⁰⁹⁾.

واستعمل الشاطبي (التوقيف) بمعنى النص على الحكم والتصريح به من العرب الفصحاء، قال ابن مالك في مسألة إجراء القول مجرى الظن عند بني سليم: "واقضى كلامه أن بني سليم ينقسم القول عندهم قسمين، قسم يقتضى فيه الموضع معنى الظن، فهذا هو المَعْمَل عندهم، وقسم لا يقتضى الموضع ذلك فيه، فليس بمَعْمَل عندهم. وهذا محتاج إلى توقيف، وظاهر نقل الأئمة خلافه"⁽¹¹⁰⁾. وقال أيضًا في مسألة ترخيم المنادى: "وهذا يحتاج إلى توقيف وظاهر النحويين الإطلاق كما هنا، فلا يدعى استثنائه إلا بدليل"⁽¹¹¹⁾. وكذلك نَقَلَ التوقيف عن الشلوبين⁽¹¹²⁾.

فظهر إذن أن مصطلح التوقيف قد استعمله علماء العربية، على معنى النص على الحكم بثبوت السماع الصريح عن العرب الفصحاء، وتبيين الحكم بكلامهم، والمنع والحظر من القياس على ما ليس جاريًا على سننهم، وذلك مما يؤكد اطراد النصوص وتصديقها لابن فارس، وموافقته لأئمة العربية، وأن مفهوم التوقيف لديه يتعلّق بالوقوف عند السماع عن العرب.

الدليل الثامن: لما بَوَّبَ بابًا في القياس، وهو باب

المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النظامية - عَمَرَ الله مبانيها! ورحم الله بانيها! سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صُنِفَ في علم العربية على هذا الترتيب، وأُلفَ على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف، ولا أُلِفَ عليه أحد من الخلف⁽¹⁰⁷⁾.

واستعمل عبدُ القاهر الجرجاني (التوقيف) مريدًا به ذلك المعنى، فعَقَدَ معرفةً دلالاتِ الألفاظ على التوقيف، إذ وَصَفَ الكلامَ البليغ بأنه ذلك الكلام الذي يسبق معناه لفظه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك، ثم قال: "وجملَةُ الأمرِ أنه إنما يُتَصَوَّرُ أن يكون لمعنى أسرع فهمًا منه لمعنى آخر، إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر، وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سَمْعِهِ للكلام. وذلك مُحالٌ في دلالاتِ الألفاظ اللغوية، لأنَّ طريقَ معرفتها التوقيف، والتقديم بالتعريف"⁽¹⁰⁸⁾، أي أن اللغة لا بد فيها من التوقيف وهو التبيين بالتعلم والاكْتِسَاب.

وجعل العكبري سبيلَ معرفةِ الوضع اللغوي بطريقتين: إما بالقياس، وإما بالتوقيف حين يُعَدَمُ القياس، قال: "قولهم، والهمزة محذوفة، و(لا) باقية على النَّفْيِ، وكلُّ ذلك لا يهتدي لما زيادته القياس، وكونُ الكلمة

(109) التبيين في مذاهب النحويين: 358

(110) المقاصد الشافية 2/ 505

(111) السابق 5/ 390

(112) السابق 7/ 234

(107) الإنصاف 1/ 5

(108) دلائل الإعجاز: 267

الباب ليكون (التوقيف) للقياس مقابلاً، وله ضابطاً. **الدليل التاسع:** ومما يدلّ على أنّ معنى التوقيف عند ابن فارس هو معنى مخصوص، وليس المراد المفهوم المشهور في المسألة الكلامية في نشأة اللغات، ولا يقتصر على النشأة، أنه يقول بالتوقيف فيما هو أبعد من ذلك، إذ يقول بالتوقيف في الكتابة والخط العربي، ولا يُعرف أنه سبق إلى ذلك، يقول: "باب القول على الخط العربي وأول من كتب به: يُروى أنّ أول من كتب الكتاب العربيّ والسريانيّ والكتب كلها آدم عليه السلام، قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طين وطبخة. فلما أصاب الأرض الغرق وجد كل قوم كتاباً فكتبوه، فأصاب إسماعيل عليه السلام الكتاب العربيّ. وكان ابن عباس يقول: "أول من وضع الكتاب العربيّ إسماعيل عليه السلام، وضعه على لفظه ومنطقه". والروايات في هذا الباب تكثر وتختلف. والذي نقوله فيه: **إن الخط توقيف**⁽¹¹⁴⁾، فهذه المسألة ليست في نشأة اللغات الإنسانية، إذ الخط اصطلاح محض، وليس من قبيل الملكات، فحقيقة الكتابة والخط أنهما اصطلاح من الكاتبين، ولكن ابن فارس جعله توقيفاً على المعنى الذي سبق بيانه، أي نقف في قوانينه وطريقة الكتابة على ما ثبت واستقرّ عند مجموع العرب الفصحاء، وألا نخترع اصطلاحاً مغايراً لما استقرّ عند مجموع الكتاب العرب، ومن الصحيح أنّه روى روايات عن نشأة الخط وأنها من آدم عليه السلام، لكنّها عامة

في (أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها)؛ وذكر فيه أمثلة للتطور الدلالي، ومنها أنّ (الورد) كان يستعمل في إتيان الماء، ثم تطوّرت دلالة الكلمة وصار كل إتيان يُسمّى ورداً، ومنها قول العرب: (رفع عقيرته)، أي أعلى بصوته، وأصله أنّ رجلاً عُقرت رجله فرفعها وصاح بصوته، ثم عُمّت الدلالة، وصار يُطلق على إعلاء الصوت، ومنها قولهم: (بينهما مسافة) وأصله من السوف وهو الشم. ثم قرّر بعد ذكر هذه الأمثلة أنّ التطور الدلالي هنا جار على سنن العرب وأنه من كلامها، وربطه بقوله بالتوقيف في لغة العرب، وقال: "وهذا الذي ذكرنا وسائر ما تركنا لشهرته فهو راجع إلى الأبواب الأولى، كلّ ذلك توقيف، على ما احتجنا له، وقول هؤلاء إنه كثر حتى صار كذا، فعلى ما فسّرناه من أنّ الفرع موقّف عليه، كما أنّ الأصل موقّف عليه"⁽¹¹³⁾، فظاهر أنّ التوقيف هنا لا يراد به الوحي، ولا يستقيم أن يكون كذلك، فليس المراد أنّ أصل الدلالة موحى به من الله للعرب، وأنّ فرع الدلالة موحى به من الله أيضاً، وإنما المراد أنّ الأصل والفرع كلاهما مبنيان بكلام العرب والسماع عنهم. إذ إنّ ابن فارس لا يتحدّث في هذا السياق عن نشأة، وإنما يتحدّث عن تطوّر، وربط هذا التطوّر الدلالي بالأبواب التي قال فيها بالتوقيف في لغة العرب وعلومهم وفي كتابتهم، ليفسّر به كلامه ويوضّح مراده من التوقيف في اللغة، وجعله في هذا

في كتابات اللغات المختلفة، ولم يرجح أيًا منها، ولهذا عَقِبَ على الروايات بقوله: "والروايات في هذا الباب تكثر وتختلف"⁽¹¹⁵⁾، ثم نبّه على الأصل المهم في رأيه بقوله: "والذي نقوله فيه: إن الخطّ توقيف"⁽¹¹⁶⁾، فأصول الكتابة والخط العربي عنده **توقيفية لا توفيقية**، ومما يدلّ على ذلك أنه استدلّ بكتابة الصحابة للقرآن الكريم، وأنّ الصحابة يكتبون ذوات الواو بالواو، وذوات الياء بالياء، والمد بالمد، والقصر بالقصر، يقول: "ومن الدليل على عرفان القدماء - من الصحابة وغيرهم - بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعمله النحويّون في ذوات الواو والياء والهمز والمدّ والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنًا في مثل "الخبء" و"الدفء" و"المء"، فصار ذلك كلّ حجة، وحتى كره من العلماء ترك اتباع المصحف من كره"⁽¹¹⁷⁾، مما يعني أنهم توقّفوا عند الكتابة والخط المعروفين، واتبعوا أصولهما المستقرّة، وهذا هو الملمح الذي يشير إليه ابن فارس بمفهوم التوقيف.

الدليل العاشر: ومما يدلّ على خصوصيّة مفهوم التوقيف عند ابن فارس وأنه لا يريد به التفسير المشهور لنشوء اللغة الإنسانية، ولا الحديث في المسألة الكلامية الشهيرة عن نشأة اللغات على مفهوميها المعروف، أنّه يذهب إلى مذهب فيه غرابة

على جمهور اللغويين، ولا يُعلم أحد سبقه إليه، إذ يقول بالتوقيف أيضًا في علوم العربية الضابطة لنظامها وقوانينها كالعروض والإعراب، أي يقول بالتوقيف في علوم لغة العرب نفسها، إلى جانب قوله بالتوقيف في نظام اللغة واستعمالاتها، وفي الرمز الخطّي المعبر عنها، بما يدلّ على خصوصيّة التوقيف عنده وتعلّقه بالاهتمام بالرواية والوقوف عند ما ثبت واستقرّ عن العرب الفصحاء المحتج بكلامهم، وقد عرض لمن ينكر معرفة العرب بها وأنهم يستدلّون ببعض الحكايات عن الأعراب، من نحو ما قيل لأحدهم: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذن لَرَجُلٌ سوء!. لأنه لم يعرف مصطلح الهمز، وقيل لآخر: أتجرّ فلسطين؟ قال: إني إذن لقويّ!. لعدم معرفته بمصطلح الجر، ثم عَقِبَ عليه بقوله: "قلنا: والأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء ومذهبنا فيه التوقيف"⁽¹¹⁸⁾، وقال أيضًا: "والذي نقوله في الحروف هو قولنا في الإعراب والعروض"⁽¹¹⁹⁾، واستدلّ بقول الوليد بن المغيرة: "لقد عرضت ما يقرؤه محمد على أقرء الشعر: هزجه ورجزه، وكذا وكذا، فلم أره يشبه شيئًا من ذلك، أفيقول الوليدُ هذا، وهو لا يعرف بحور الشعر؟"⁽¹²⁰⁾. وقد أيد هذا الرأي ناصر الدين الأسد واحتفى به في بحثه مصادر الشعر الجاهلي، وقال: "إنّ عرب الجاهلية قد عرفوا الكتابة العربية بهذا الخط الذي عرفه الصحابة،

(118) السابق: 12

(119) السابق: 13

(120) السابق: 14

(115) السابق: 10

(116) السابق: 10

(117) السابق: 14

وبعد بيان مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس، وإيراد أدلة حقيقة المفهوم، نذكر الآن أهم آثار مفهوم التوقيف المنهجية في دراسة اللغة.

المبحث الثالث:

قيمة مفهوم التوقيف اللغوي عند ابن فارس وآثاره المنهجية.

للتوقيف إطلاقات عدّة، يُطلق تارة في مسألة نشأة اللغة الإنسانية، في رأي من آراء تفسير الظاهرة اللغوية عند الإنسان، سواء بمعنى تعليم الله لآدم أسماء كل شيء، أو بعضها، أو أقدره على تعلّم اللغة. ويُطلق تارة أخرى في علم الفقه وأصوله مراداً به المنع والحظر، وذلك فيما لا يكون للاجتهاد فيه محل، ويُطلق أيضاً بمعنى التبيين، والنص على الحكم. ويُطلق عند ابن فارس بمعنى المنع من النسخ على غير منوال العرب، والوقوف عند ما روي عن العرب الفصحاء وثبت عنهم، واحتذاء سننهم في الكلام، كما يشمل تفسير أصل اللغة أيضاً. وقد عقّد ابن فارس علم العرب على السماع عنهم وفق السمات التي حدّدها. إذ إنّ معنى التوقيف عموماً يشترك في التوقف عند الدليل الصريح المبيّن، والمراد به في الأحكام الشرعية النص القرآني أو النبوي، ويراد به في الحكم اللغويّ السماع والثبوت عن العرب الفصحاء، وهذا السماع من أصول علم

رضوان الله عليهم، في صدر الإسلام، وأنّ معرفة الجاهليين بهذه الكتابة قد امتدت، في الجاهلية، ثلاثة قرون على أقل تقدير، وأنّ ذلك ثبت بالبرهان القاطع، والدليل المادي الملموس الذي لا سبيل إلى دفعه⁽¹²¹⁾، ثم وصف كلام ابن فارس بأنّه "مشرق العبارة، ناصع الحجة، هو خير ما قرأناه في هذا الموضوع"⁽¹²²⁾، ووجّهه بقوله: "والأرجح أنّ ابن فارس يقصد أنّ العرب كانوا يعرفون من أمر النحو ومن أمر العروض وعيوب القافية ما يستطيعون به أن يميّزوا الصحيح من الخطأ، وما أصبح بعد ذلك أساساً لعلمي النحو والعروض"⁽¹²³⁾. ثم عضد رأيه هذا بأدلة أوردها في بحثه المذكور.

ووصف جواد علي رأي ابن فارس بقوله: "فنحن إذن أمام رأي جديد، رأي يرجع علم العربية إلى ما قبل الإسلام وكفى لكّنه لم يفصل ولم يشرح ولم يتعرض لموضوع متى كان ظهور هذا العلم في القديم وكيف وجد"⁽¹²⁴⁾، في حين أنّ في رأي ابن فارس هذا دليلاً على أنّ مراده من التوقيف هو العناية بالرواية، والوقوف عند ما يثبت عن الفصحاء في اللغة استعمالاً ووصفاً، والاحتفاء بلغة العرب وسننهم، وبعلمهم ورسومهم، فالملح الذي أوماً إليه هو الاعتدال بأصول هذه العلوم، وضبطها للغة العرب، ومعرفة العرب بما يحفظ كلامهم.

(121) مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد: 46

(122) السابق: 47

(123) السابق: 48

(124) المفضل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي 17 / 43

أدلتها الكبرى، ومقرّر عند اللغويين⁽¹²⁵⁾، وقد ذكر ابنُ فارس الإجماعَ على الاحتجاج به، ونصَّ على إجماعهم على الاحتجاج بلغة القوم، وبكلامهم وبأشعارهم⁽¹²⁶⁾.

وأما ضرورة انتماء ذلك المسموع إلى البيئة اللغوية المحددة، فإنّ المدوّنة اللغوية العربية الفصيحة محدودة بالحدود التي حدّها علماء العربية، ومنهم ابن فارس، ولا يصحّ بناء الحكم على ما هو خارج عن حدود المدوّنة اللغوية التي تمثّل اللغة المدروسة وتنتمي إليها، ولا إدخال شيء في مدوّنة اللغة لا ينتمي إلى تلك الحدود التي تمثّل المرحلة المعتبرة بها للغة المدروسة، وسمات البيئة اللغوية المعيّنة، ولهذا يورد اللغويون أنّ أول من تكلم بالعربية إسماعيل عليه السلام⁽¹²⁷⁾، والمراد بالعربية هنا طورٌ مشهورٌ من أطوارها، وهي العربية المحضة، ويقصد بها العربية الباقية، وهي الطور المعتبر به للسان العربي، وإليه ينصرف الذهن حال الإطلاق، والرواية عن ابن عباس هي "أنّ أول من تكلم بالعربية المحضة إسماعيل، وأراد بها عربيّة قريش التي نزل بها القرآن، وأما عربيّة قحطان وحِمير فكانت قبل إسماعيل (عليه السلام)"⁽¹²⁸⁾، قال محمد بن سلام الجمحي: "ولكنّ العربية التي عنى محمد بن علي اللسان الذي نزل به القرآن وما تكلمت به العرب

العربية، وبهذا المفهوم اللغويّ للتوقيف يتبيّن أثر منهجيّ بالغ الأهمية، يكمنُ في اعتماد الحكم اللّغويّ على المسموع، وضبط سمات المدوّنة اللغوية العربية، التي لا يصحّ نسبة ما هو خارج عنها إليها، وفي المنع والحظر من جريان القياس الاستعمالي العملي على غير سنن العربية في طورها المعتبر به. وفيما يأتي بيان أثر هذا المفهوم في مسلك بناء الحكم اللغوي، وفي الموقف من عوامل نموّ اللغة.

المطلب الأول:

أثر مفهوم التوقيف في بناء الحكم اللغوي

للتوقيف في اللغة حسب مفهوم ابن فارس أثر في مسلك بناء الحكم، وذلك باعتماد الحكم اللغوي على السماع، وبضرورة انتماء ذلك المسموع إلى البيئة اللغوية المحددة.

فأما الحكم اللغوي فإنّما يكون ببنائه على السماع، وبالتوقف عند المسموع، وبذلك يصير الحكم اللغوي في ضوء مفهوم التوقيف مبنياً على معطيات وليس منفكاً عن الواقع الاستعمالي للجماعة اللغوية، لأنه يتوقف فيه على ما ورّد عن العرب الفصحاء المحتج بكلامهم وثبت عنهم، ويعتمد فيه على السماع والرواية والنقل عنهم، وبهذا تصبح مرجعية الأحكام في اللغة هي الجماعة اللغوية الذين هم العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج، وذلك هو حقيقة التوقيف في اللغة.

والسماع أصل أصيل في اللغة العربية، وهو من

(125) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي: 66-155

(126) الصاحبى: 7

(127) ينظر: طبقات فحول الشعراء 9/1، والصاحبى: 38-39، و

البلغة في أصول اللغة: 88

(128) البلغة في أصول اللغة: 88

على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وتلك عربية أخرى غير كلامنا هذا⁽¹²⁹⁾. وميز ابن فارس طور العربية الفصيحة في زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، "فأتاه الله جلَّ وعزَّ من ذلك ما لم يؤتة أحدًا قبله، تمامًا على ما أحسنه من اللغة المتقدمة"⁽¹³⁰⁾، وكانت هذه اللغة هي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، خاتم الكتب السماوية والمهيمن عليها، على خاتم الأنبياء وخيرهم، من نسل إسماعيل عليه السلام، فغدت أفضل اللغات وأوسعها. وذكرهم لهذه السمات غايته التفريق بين مرحلتين من مراحل تطوُّر العربية، والمعتدَّ به منهما هو منذ زمن إسماعيل عليه السلام إلى زمن محمد صلى الله عليه وسلم، وأما ما قبل إسماعيل عليه السلام فهو طور العربية القديمة البائدة.

وحدَّ ابن فارس نهايةَ الحدِّ الزمني العربية بقوله: "ثمَّ قرَّ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت"⁽¹³¹⁾، وقال: "فليس لنا أن نقيس غير ما قاسوه"⁽¹³²⁾، ولا أن نقول غير ما قالوه"⁽¹³³⁾، لأنَّ الإحداث اللغوي بعدهم الجاري على غير سننهم لا يكون منسوبًا إلى لغة العرب في عصور الاحتجاج، فنفي حدوث لغاتٍ بعد زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم وعصور الاحتجاج تُنسب إلى اللسان العربي ويعتدَّ بها في المدونة اللغوية للغة العربية التي تبنى عليها قواعد

وأقيسة.

وكذلك جعلَ الحدَّ الاجتماعي للغة المعتدَّ بها في المدونة العربية لغة العرب الفصحاء، وهم قريش وعليها هوازن، وسفلى تميم، فنقلَ الإجماع على "أنَّ قُرَيْشًا أفصحُ العرب ألسنةً وأصفاهم لغة"⁽¹³⁴⁾، وروى عن أبي عمرو بن العلاء: "أفصح العرب غُليا هوازن وسُفلى تميم"⁽¹³⁵⁾، كما وصف تنوُّع لغات العرب المعتدَّ بها ووجوهها، فبَوَّب بابًا في القول في اختلاف لغات العرب⁽¹³⁶⁾، وبابًا في انتهاء الخلاف في اللغات⁽¹³⁷⁾، وأما ما خرج عن ذلك من اللغات فيصفها بأنها لغة مخترعة، وموضوعة، ولا خير لك فيها، ولهذا بَوَّب أيضًا بابًا للغات المذمومة⁽¹³⁸⁾.

وفي الحدِّ الجغرافي للعربية نقلَ قولهم: "أما إنَّه ليست عندنا عربية: من دخل ظفارَ حَمَرٍ"⁽¹³⁹⁾، فالحميرية ولغات أقاصي اليمن لها سمات لغوية تختلف عن العربية الفصحى، ولهذا كان من المشهور أيضًا قول أبي عمرو: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليوم، بلساننا، ولا عربيَّتهم بعربيَّتينا"⁽¹⁴⁰⁾. وهو مقرر عند علماء العربية، يقول ابن جني: "ويكفي من هذا ما تعلمه من بُعد لغة حمير عن لغة ابني نزار"⁽¹⁴¹⁾.

(134) السابق: 33

(135) السابق: 41

(136) السابق: 28

(137) السابق: 67

(138) السابق: 35

(139) السابق: 32

(140) طبقات فحول الشعراء 11 / 1

(141) الخصائص 28 / 2

(129) طبقات فحول الشعراء 10 / 1

(130) السابق: 8

(131) السابق: 8

(132) السابق: 57

(133) السابق: 57

وبهذا يظهر جلياً تمييزه لسمات البيئة اللغوية العربية المعتدّ بها، لأنّ من أولى مهمات فقيه اللغة أن يعرف حدود اللغة الموصوفة، المراد دراستها، ويتعرف على تاريخها ومراحلها وتطورها وحدودها، وصلاتها باللغات الأخرى؛ ليكون حكمه ومنهجه علمياً صحيحاً، ثم يضع معايير المدونة اللغوية التي يؤخذ منها القواعد والسنن، وقد أجمع علماء العربية -كما يقول ابن فارس- على التوقّف عند ما ثبت عن الجماعة اللغوية وهم العرب الفصحاء المحتج بكلامهم⁽¹⁴²⁾، فهم على وعي بتاريخ العربية وأنها اللغة العربية الباقية التي يسمونها العربية المحضة⁽¹⁴³⁾، وليست العربية البائدة التي يسمونها القديمة⁽¹⁴⁴⁾، وهذا مما يذكره المعجميون أيضاً في مقدّمات معاجمهم، كصنيع الزبيدي في مقدمة تاج العروس⁽¹⁴⁵⁾، ليكون القارئ على علم باللغة المدروسة، واختلافها عما يقاربها وليس منها⁽¹⁴⁶⁾، إذ تقتصر المدونة اللغوية في اللغة العربية على الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

ومن هنا يتضح أنّ اللغة العربية (الفصحى) ليست

لغة مصنوعة كما قرّر بعضهم⁽¹⁴⁷⁾، بل تمثّل المتكلّمين الأصليين، لأنّها توقيفية، وذلك باعتمادها على المسموع الثابت عن المتكلّمين الفصحاء الأصليين، فليس لعلماء اللغة اختراع أنظمة ونسبتها إلى الجماعة اللغوية، ولا التزيّد في كلام الجماعة اللغوية المعتدّ بها، حسب مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس.

إضافة إلى ذلك ليس من الصحيح أن اللغويين العرب يخلطون بين الأنحاء المختلفة، فالمدونة العربية تضع حدوداً مميزة للعربية الفصحى عن غيرها، سواء من لغات العربية الجنوبية، كالحميرية ولغات أقاصي بلاد اليمن، أم من سائر لغات العرب الفصحاء. ويصفون اللغة كما تكلم بها أهلها، فالتوقيف لا يخرج عن حدود المنهج الوصفي كما قال صبحي الصالح⁽¹⁴⁸⁾؛ لأنّ حقيقة مفهوم التوقيف عند ابن فارس تولي اهتماماً بالغاً بالسماع والرواية، وتضع حدود المدونة اللغوية التي ينبغي الاقتصار عليها في بناء الأحكام اللغوية، وذلك مما ينسجم مع المنهج الوصفي ومع شروط المدونة اللغوية (Corpus Linguistics)⁽¹⁴⁹⁾ بما يؤيده المنهج

(142) (الصاحبي: 7)

(143) (البلغة في أصول اللغة: 89)

(144) (السابق: 89)

(145) (تاج العروس 1/ 12)

(146) (وقد وضح ذلك العلماء الذين لهم معرفة بتاريخ اللغات ومن ذلك قول الخليل: (وكنعان بن سام بن نوح، إليه ينسب الكنعانيون، وكانوا أمةً يتكلمون بلغة تضارع العربية) تهذيب اللغة 208/1 باب العين والكاف مع النون. وقول الجوهري: (سام: أحد بنى نوح عليه السلام، وهو أبو العرب) الصحاح، (سوم) 5/ 1955، وقد ضمّن ابن فارس كتابه شيئاً من تفاصيل تلك الحدود، ليبيّن لدارس العربية حدودها وتاريخها وتطورها، وأفرّد أبواباً ومسائل في لغات العرب ووجوها وتوّعها وسعتها.

(147) (ينظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، ص 183 الذي رأى أن أهم ظاهرة من ظواهر الفصحى قصة اصطنتعها ونسج خيوطها النحويون ثم نسبوها إلى العربية، وهي ظاهرة الإعراب. وينظر أيضاً في آراء اصطناع الفصحى كتاب: مغالطات لغوية، الطريق الثالث إلى فصحى جديدة، لعادل مصطفى ص 11-15)

(148) (دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح: 30)

(149) (لسانيات المدونات صاحبت المنهج الوصفي لوصف المدونة اللغوية، التي هي عدد من النصوص المجموعة التي تمثل المستوى المدروس، وتسمّى (المتن اللغوي) أيضاً، وسمّاها عبد الرحمن الحاج صالح باسم (الذخيرة اللغوية)، وسُمّيَتْ أيضاً بالمكّنز، كـ(مكّنز صخر)، ثم زاد الاهتمام بالمدونة، بتوظيفها في المدونات الرقمية الحاسوبية، أي

يجسر على تغيير شيء منها⁽¹⁵²⁾، و"فكرة المدونة اللغوية المغلقة شيء اختصت به البنيوية"⁽¹⁵³⁾، "فهي ترى أنَّ الوصف الموضوعي للغة لا يمكن أن يتم إلا بإغلاق العينة من المعطيات، وجعلها المادة الوحيدة التي يرجع إليها الباحث في تحليله واستشهاده. فَوْصُفُهُ -كما يقول البنيويون- لا يخص إلا تلك العينة، وهذا في نظرنا هو موقف سلبي عقيم؛ إذ يجب على الباحث أن يعتمد على ما جمعه هو وعلى كل ما جمعه سابقوه مما هو ثابت بالإجماع؛ لأنَّ إجماع الباحثين على صحة معطيات بعضهم هو الذي يضمن الموضوعية. ويجب ألا تغلق المدونات التي تخص اللغات غير المكتسبة بالتلقين إلا بذهاب أصحاب هذه اللغة"⁽¹⁵⁴⁾.

وإذا تبيّنت سمات المدونة اللغوية العربية فإنَّ الحكم اللغوي يُقدّم في ضوء مفهوم التوقيف على الثبوت والسماع، من البيئة اللغوية الموصوفة، فالمسموعات اللغوية المقبولة والشواهد المعتدّ بها، هي التي تثبت عن العرب الفصحاء الذين ينتمون إلى البيئة اللغوية المعتمدة.

المطلب الثاني:

أثر مفهوم التوقيف في الموقف من عوامل نمو اللغة.

من أهم عوامل نمو اللغة (القياس) و(الاشتقاق) و(التطوّر الدلالي)، وفي مفهوم التوقيف اللغوي على

العلمي، خلافاً للقول بأنَّ مسألة التوقيف في اللغة مرفوضة في علم اللغة الحديث⁽¹⁵⁰⁾، لأنَّ المنهج العلمي الحديث يقتضي عدم التداخل بين اللغات، ويتوافق مع مفهوم التوقيف، ويؤيد تحديد المدونة اللغوية، وهذا مقتضى مفهوم التوقيف عند ابن فارس، وإذا كانت حقيقة التوقيف هنا تقتضي عدم تدخل الباحث اللغوي في نظام الجماعة اللغوية الواحدة فإنَّ المنهج الوصفي يعتمد أيضاً على أصلٍ يقاربه وهو اهتمامه بسؤال (كيف؟) واستبعاده سؤال (لماذا؟)⁽¹⁵¹⁾. وهذا لا ينفي استقلالية المنهج العربي، فالمدونة اللغوية العربية تعتمد الاستقراء الناقص، بخلاف المنهج الوصفي في اللسانيات البنيوية الذي يعتمد على مفهوم المدونة اللغوية المغلقة، إذ في المدونة العربية يكون المسموع نموذجاً موجّهاً للقاعدة، أما المنهج الوصفي في اللسانيات البنيوية فقد عرضه الحاج عبدالرحمن صالح مقارناً بينه وبين المدونة اللغوية العربية بقوله: "تريد البنيوية أن يُعتمد على مجموعة معينة من الخطابات، يدونها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه، في زمان معين، أصحاب اللغة المراد تحليلها والبحث فيها. وأن يُقتصر على هذه المدونة (corpus) وحدّها فلا

المخزّنة رقمياً في الحاسوب. ينظر: لسانيات المدونات اللغوية: مقدمة للقارئ العربي، محمود إسماعيل صالح، منشور على الشبكة العالمية في (السبت، 5 أبريل 2014)، على هذا الرابط (http://dr-mahmoud-ismail-saleh.blogspot.com/2014/04/blog-post_5.html) وينظر: معجم المصطلحات اللسانية، عبد القادر القاسبي الفهري: 64 (150) دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح: 30 (151) اللغة بين المعيارية والوصفية: 50-52

(152) النحو العربي والبنيوية اختلافهما النظري والمنهجي: 199

(153) النحو العربي والبنيوية اختلافهما النظري والمنهجي: 200

(154) السابق: 200

المعنى المراد عند ابن فارس يعرض إشكالاً، ألا وهو: هل القول بالتوقيف يقتضي رفض القياس في اللغة؟ وهل يرفض ابن فارس القياس والتجديد في اللغة؟

إذ إنَّ من الباحثين المحدثين مَنْ يأخذ على القول بالتوقيف في اللغة عند ابن فارس، أنَّه يؤدي إلى رفض القياس في اللغة، ومن ذلك قول رمضان عبد التواب: "ويخالف في هذا بعض قدامى اللغويين العرب، فيرون أنه لا قياس على كلام العرب في الاشتقاق، وأنَّ كلَّ كلام العرب توقيف. ومن هؤلاء ابن فارس اللغوي، الذي يقول: "إنَّ الذي وَفَّقْنَا على أن الاجتتان: الستر، هو الذي وَفَّقْنَا على أن "الجَنَّ" مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأنَّ في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها". وفي هذا القول غلو وإسراف في منع القياس على ما اشتقه العرب" (155).

والصواب أنَّ ابن فارس لا ينفي القياس في اللغة، ودليل ذلك أنَّه حكى الإجماع على القياس في اللغة العربية، وقال: "باب القول على لغة العرب: هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟: أجمع أهل اللغة -إلا من شذَّ عنهم- أنَّ للغة العرب قياساً، وأنَّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض" (156)، وكذلك سمَّى معجمه (مقاييس اللغة)، وعَقَّده على

القياس اللغوي، والاشتقاق، وأدارَ المادَّةَ الواحدةَ على معنى أو أكثر، وبدأ مقاييسه بقوله: "إنَّ للغة العرب مقاييسَ صحيحة، وأصولاً تتفرَّع منها فروع. وقد أَلَّفَ الناسُ في جوامع اللغة ما أَلَّفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياسٍ من تلك المقاييس، ولا أصلٍ من الأصول. والذي أومأنا إليه بابٌ من العلم جليلٌ، وله خطرٌ عظيمٌ، وقد صَدَرْنَا كلَّ فصلٍ بأصله الذي يتفرَّع منه مسائله" (157)، كما أنَّه بَوَّبَ باباً في القول بالقياس على الأصول الدلالية وإلحاق الفروع بها، وذلك في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة العربية)، قال فيه: "باب القول في أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها: كان الأصمعيُّ يقول: أصلُ "الورد" إتيان الماء، ثُمَّ صار إتيانُ كلِّ شيء ورْدًا" (158).

والإجماع الذي حكاه ابنُ فارس قد ذكره غيره من علماء العربية، ومن ذلك أبو البركات الأنباري حيث قال: "اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره" (159)، ومن المشهور البيت المنسوب إلى الكسائي في حقيقة النحو (160):

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتقع وكذلك لا ينفي ابنُ فارس إمكان الاختراع والوضع الذي يُعدَّ وجهاً من القياس والنمو والتجديد في اللغة، فلا ينفي إمكان التطور اللغوي والإحداث والتجديد،

(157) مقاييس اللغة 2 / 1

(158) الصاحبي: 112

(159) لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري: 95

(160) أخبار النحويين: 53 وإنباه الرواة للقفطي 2 / 267

(155) في بحوث ومقالات في اللغة ص 181-182

(156) الصاحبي: 57

لكنه يقرّر أنّ ما كان منه غير جارٍ على سنن العرب الفصحاء فلا تصحّ نسبته إلى اللغة العربية، ويرى أنّ العلماء بالمرصاد لمن يتعمّل في اللغة، ويضع فيها أو يخترع ما ليس منها⁽¹⁶¹⁾، فيكون القياس اللغوي المقبول هو ما كان في ضوء السماع، وجاريًا على سنن العرب، والقياس الممنوع هو الذي ليس جاريًا على سنن العرب، فأما القياس الجاري على سننهم فمقبول، والقاعدة اللغوية الشهيرة (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)⁽¹⁶²⁾، وأما الفساد اللغوي الذي يذكر ابن فارس أنه يترتب على القياس فهو في القياس المخالف لكلام العرب والجاري على غير سننهم وطريقتهم. وقد وضّح ابن جني ذلك بقوله: "واعلم أنه إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخرٍ مثل ما أجزّته، فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت. فإن صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أدّك إليه لشاعرٍ مؤدّد، أو لساجع، أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم"⁽¹⁶³⁾، والتأكيد على هذه المرجعية والتوقف عندها هو مقتضى الدراسة الموضوعية للغة، التي تصف كلام الجماعة اللغوية ونظامه.

فظاهر إذن أنّ القياس الاستعمالي يجب ضبطه

بالسماع عن الفصحاء، ولهذا يقول ابن فارس: "ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه"⁽¹⁶⁴⁾، أي مبتدع غير جارٍ على سنن العرب، ولا يعني هذا أنّ العرب الفصحاء يخترعون من الكلام كما يشاؤون ويُمنع على غيرهم، وإنما يقتضي أنّ اللغة منظومة اجتماعية لها سيرورتها، والفصحاء - عند ابن فارس في ضوء مفهوم التوقيف - لم يصطلحوا على لغة جديدة وهم أهل الفصاحة والبلاغة، إذ استدّل بأنّ الصحابة وفيهم البلغاء والفصحاء لم يُحدثوا في اللغة اصطلاحًا مختلفًا عن مجموع ما استقرّ من لغة العرب، قال: "وقد كان في الصحابة رضي الله تعالى عنهم - وهم البلغاء والفصحاء - من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به. وما علمناهم اصطلاحوا على اختراع لغةٍ أو إحداث لفظةٍ لم تتقدمهم"⁽¹⁶⁵⁾، مع إمكان ذلك واحتماله لكنهم لم يفعلوا، وذلك عنده دليلٌ توقيفيّ للسان العربي، كما أنّه صرح بإمكان الاصطلاح في زمانٍ متأخّر عن زمانهم، قال: "لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق"⁽¹⁶⁶⁾، وفيه دليل على أنّ اللغة نظامها الذي تدور عليه، وسيرورتها، وأنّ الجماعة اللغوية أكبر من قدرات الفرد العادي، لأنها توقيف بالنسبة لأحاديدهم، وهذا التوقيف ليس على من جاء بعد الفصحاء فحسب، وإنما يشمل الفصحاء أيضًا، إذ

(164) (الصاحبي: 57)

(165) (السابق: 9)

(166) (السابق: 7)

(161) (الصاحبي: 8)

(162) (الخصائص 1/ 113 و 357)

(163) (الخصائص 1/ 125- 126)

تتطور بطبيعتها، وهي بالنسبة للأفراد توقيف، فاللغة نظام اجتماعي يكون الفرد متوقفاً فيه على مجموعته، مما يشير إلى أن اللغة أعمق من الأفراد، وأبعد من أن يؤثر فيها فرد.

ومما يدل على تعدد التوقيف عنده، وأن اللغة توقيف إثر توقيف، قوله: "ولعل طائناً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد. وليس الأمر كذا"⁽¹⁶⁷⁾، فأثبت التطور اللغوي وأنه لا يتناقض مع حقيقة التوقيف اللغوي، ولكنه له قوانينه التي يسير عليها، وأما الأفراد فيتوقفون عند أعرافه وما استقرّ منه، وهذا هو تعدد التوقيف في اللغة، ووضحه بقوله: "فإن قال: فقد سمعناكم تقولون: إن العرب فعلت كذا ولم تفعل كذا.... قلنا: نحن نقول إن العرب تفعل كذا بعدما وطأناه أن ذلك توقيف حتى ينتهي الأمر إلى الموقف الأول"⁽¹⁶⁸⁾، ويؤكد هذا الفهم كلامه في الأسباب الإسلامية الذي يجعله يميل إلى اجتماعية اللغة⁽¹⁶⁹⁾، بما يشير إلى أن الجماعة اللغوية أكبر من قدرات الفرد العادي، وأن اللغة منظومة اجتماعية تسير بطبيعتها، ووفق قوانينها الذاتية، وتفاعلها الاجتماعي، وأن الأفراد ليسوا إلا خاضعين لتلك المنظومة الكلية، ففي ظل مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس تتجلى الطبيعة الاجتماعية للغة، ولهذا علل منعه القياس المخالف لسنن العرب بما

يترتب عليه من إفساد المنظومة الاجتماعية اللغوية، وذلك بتشظيها وانخراط قوانينها الراسخة، قال: "إن الذي وقفنا على أن الاجتئان: الستر، هو الذي وقفنا على أن "الجن" مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها"⁽¹⁷⁰⁾، فوظيفة الفرد في الجماعة اللغوية أن ينحو نحوهم، ويقيس قياسهم، ولا يبتدع قياساً لا نظير له عندهم، فلم يكن حديثه عن مسألة كلامية غيبية في نشأة اللغات الإنسانية، وإنما يتكلم عن اللغة العربية وأطوارها وعن الطور المعتد به في النضج والثبات والاستقرار والذي به نزل القرآن الكريم، وعن موقف الأفراد تجاهها، وأنها توقيف بالنسبة إلى آحادهم، وهذا ما أوماً إليه الرافعي بتوجيهه كلام ابن فارس، وأن التوقيف الأخير كان في زمن نزول القرآن الكريم⁽¹⁷¹⁾.

فالتوقيف في اللغة عند ابن فارس لا يتناقض مع فكرة التطور اللغوي الطبيعي الذي هو نظرة اللسانيات الحديثة⁽¹⁷²⁾، وذلك لأن مفهوم التوقيف عند ابن فارس مخصوص، ثم إن الذي سبيله التوقيف هو الجانب اللفظي، بخلاف الجانب العقلي والاستنباطي من اللغة، فالعرب وغيرهم فيه سواء، إذ يقول ابن فارس في باب القول في الاحتجاج باللغة العربية: "فأما الذي سبيله الاستنباط، أو ما فيه

(170) السابق: 57

(171) ينظر: تاريخ آداب العرب 119/1

(172) ينظر: مغالطات لغوية، الطريق الثالث إلى فصحي جديدة: 64

(167) السابق: 8

(168) السابق: 14

(169) السابق: 78

اللغة العربية أفضل اللغات وأوسعها لما مرّت به من تطوّر تاريخيّ مهم، ونزول القرآن الكريم بها، واختيار الله عز وجل إيّاها لغة كتابه الخاتم، ولسان نبيه المصطفى، ولهذا كان تقييده التوقيف بالعربية دليلًا على اطراد فكره وانسجام آرائه، ويرى أنها اختصاص اختصت به العرب وتتابعته الأنبياء في تعليمها حتى صارت كاملة في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ثم استقرّ أمرها، ولما تحدّث عن سمات اللغة العربية المعتدّ بها، وبين أن حقيقتها أنها لغات، وفصل وبوّب أبوابًا في وجوه اختلاف لغات العرب الفصحاء؛ لما كان كذلك جعل لغة قريش هي أفضل لغاتها، لاختيار الله لنبي الرحمة منهم، واختيار أهلها قطان حرمة، وجيران بيته الحرام⁽¹⁷⁷⁾، ونزول القرآن الكريم بلسانها، وتشمل الحفاوة بالعربية الحفاظ على إرثها وحضارتها، كما في قوله بالتوقيف في الكتابة والخط العربي، لأن اللغة العربية استحالت إلى بوابة فهم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وهما عمودا الثقافة العربية الإسلامية، وحضارة أمتها، وفي أي حضارة وثقافة يكون للغة المعبر عنها قدرًا عاليًا من الاهتمام والتأثير، وهو يتضاعف في الحضارة العربية والإسلامية؛ لارتباطه بنصوص الوحيين.

ومن هنا تظهر أهمية الحفاظ على تراث الأمة العربية الهائل، وعلوم العربية كافة، وألا نخترع اصطلاحًا مغايرًا لما استقرّ عند مجموع العرب، ولهذا نقل ابن فارس كراهية مخالفة كتابة المصحف

لدلائل العقل مجال؛ فإنّ العرب وغيرهم فيه سواء⁽¹⁷³⁾، ولمّا احتجّ ابنُ جني بشعر المتنبي قال: "ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولدًا - في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسربه؛ فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدمون. وقد كان أبو العباس (المبرد) - وهو الكثير التعقب لجلة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه"⁽¹⁷⁴⁾.

فتبيّن إذن أنّ حقيقة مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس لا تتعارض مع التطوّر اللغوي، ولا مع الطبيعة الاجتماعية للغة التي تتطوّر هي وفق قوانينها، وهذه الطبيعة الاجتماعية للغة مقرّرة في اللسانيات الحديثة، ومن ذلك قول دي سوسير: إنّ اللغة حقيقة اجتماعية⁽¹⁷⁵⁾، وهو مفهوم مستفاد من العالم الاجتماعي دور كهام، ويعني أنّ الظاهرة اللغوية ليست حقيقة فيزيائية مُسبّبة بسبب ماديّ، وإنما يراها طبيعة شيئية، قاهرة للأفراد، بسبب التواصل الجمعي غير المدرك لدى الأفراد، كسائر الأعراف الاجتماعية، في اللباس والزينة وغيره، ومنها اللغة⁽¹⁷⁶⁾. وهذا الموقف أيضًا يُعبّر عن منطلق لابن فارس فيه رؤية تبجيلية للعربية، تجعل

(173) (الصاحبي: 49)

(174) (الخصائص 1/ 24، وينظر: في أصول النحو، لسعيد

الأفغاني: 16)

(175) (مدارس اللسانيات، التسابق والتطور، جفري سامسون: 25)

(176) (ينظر: مدارس اللسانيات، التسابق والتطور، جفري

سامسون: 35-41)

(177) (الصاحبي: 33)

ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً⁽¹⁷⁸⁾، بما يتحقق به الحفاظ الكلّي، وإلا فإنّ الاختلاف الجزئي معذور فيه، والإصلاح المستمرّ مطلوب إليه، والدليل على ذلك أنه لما عرض لمسألة وجود شيء في القرآن لغير العربية فَتَحَ باب الاجتهاد العلمي وقال: "ليس كلُّ من خالف قائلًا في مقالته فقد نَسَبه إلى الجهل. وذلك أنّ الصدر الأول اختلفوا في تأويل آي من القرآن فخالف بعضهم بعضًا. ثُمَّ خَلَفَ من بعدهم خَلَفٌ، فأخذ بعضهم بقول، وأخذ بعضٌ بقول، حسب اجتهادهم وما دلّتهم الدلالة عليه"⁽¹⁷⁹⁾، فالاختلاف مقبول، والعبرة فيه إنّما هي في الدليل.

وأهمية الحفاظ على كيان اللغة أمر متفق عليه بين اللغويين، إذ يتفقون على "أنّ اللغة كيانٌ محكمٌ، متناهي الإتيان، ثابت الأركان، أتى بتدبير مدبر وفعل فاعل، ومن ثم فإنّ علينا حفظه وتأمله، وليس لنا أن نعبث به ونتصرف فيه"⁽¹⁸⁰⁾. وينبغي أن يُستصحب رأي ابن فارس هذا في دعوات إصلاح الخط العربي، وأن يستند منهجُ الإصلاح إلى ما استقرّ عند مجموع الجماعة اللغوية، لأنّ حقيقة الخط أنّه رمز مكتوب عن الرمز الصوتي الملفوظ، بخلاف دعوات إصلاح الخط العربي في العصر الحديث التي باءت بالإخفاق في كثير منها، كما يقول تمام حسان وذلك بعد ذكره لمحاولات إصلاح

الكتابة العربية، وذكره دعوة عبد العزيز فهمي إلى الكتابة العربية بالحروف اللاتينية، ودعوته هو إلى رأي خاص به يستفيد فيه من الرموز اللاتينية، ثم بعد أن أعاد النظر وجدّ أنّ العيوب لن تخلص من أيّ مقترح سيعمل به، فقرّر حينها الرجوع عن رأيه وإثارة الإبقاء على الكتابة والخط العربي في صورته التراثية التاريخية⁽¹⁸¹⁾، وهكذا لما نشطت الدعوة إلى الكتابة بالحروف اللاتينية في مطلع العصر الحديث خفّت بعدُ، فهي تحمل في طياتها أضرارًا جسيمة على الأمة العربية، لأنها "تقطع الصلة بين مستقبل الأمة العربية وماضيتها، إذ تحول عاجلاً أم آجلاً بين الأجيال القادمة والانتفاع من التراث العربي الذي هو جزء من كيان الأمة العربية، وأحد مقوماتها الأساسية"⁽¹⁸²⁾، بخلاف الإصلاح الجزئي والتحسين المستمرّ النابعين من أصول علوم العرب، فقد فعله أئمة العربية كأبي الأسود الدؤلي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، بالفن الذي يسهم في البيان ورفع الإشكال، "وبإصلاحات الخليل أصبح الخط العربي كاملاً تقريباً حتى الآن، باستثناء بعض الإضافات القليلة جدّاً"⁽¹⁸³⁾، لأنّ علوم العرب كافة قد تحوّلت إلى مكوّن من مكونات الهوية العربيّة الإسلاميّة، وإلى جزء لا يتجزأ من تراثنا وتاريخنا، وينسجم مع رؤية ابن فارس الكلّيّة المنهجية تجاه اللغة العربية وعلومها، وبها تُحفظ علوم العربية بما فيها علم

(178) (الصاحبي: 11)

(179) (السابق: 46)

(180) مغالطات لغوية، الطريق الثالث إلى فصحي جديدة، لعادل

مصطفى: 61

(181) (اللغة العربية بين المعيارية والوصفية: 10)

(182) (فقه اللغة العربية وخصائصها، لإميل بديع يعقوب: 249)

(183) (اللغة العربية وتاريخها ومستوياتها وتأثيرها، كيس فريستينغ: 77)

هذا الاسم، بما يدلّ على أصل مصطلح التوقيف في اللغة عند ابن فارس، وصحة نشأته في دوحة الفقهاء والأصوليين.

• مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس لا يقتصر على الكلام في أصل اللغات وتفسير نشأتها في الوجود، وإنما ينحو منحى خاصاً، يقتصر فيه على اللغة المدروسة، ويضمّ إلى (النشوء) مرحلتي (التطوّر) و(القرار)، ويراد بالقول: إنّ (لغة العرب توقيفية) معنى قريب من مراد الفقهاء عندما يقولون: إنّ (العبادات توقيفية)، أي الأصل في لغة العرب الثبوت والسماع عن العرب الفصحاء المحتجّ بكلامهم، والمنع والحظر من اختراع كلام مخالف لسننهم، ووجوب انتحاء سمتهم.

• حقيقة مفهوم ابن فارس لتوقيفية لغة العرب تتضمنّ منع الاختراع اللغويّ والقياس الاستعماليّ غير الجاريين على سنن كلام العرب الفصحاء، أي المخالفين لنظم اللغة العربية التي استقرت في زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم ونزول القرآن الكريم، وأنّ الحكم اللغويّ في الكلام العربيّ لا بدّ من اعتماده على دليل صريح من الجماعة اللغوية الذين هم العرب الفصحاء المحتجّ بكلامهم، وقد بيّن حدودهم إجمالاً، وأنّهم هم مرجعية الحكم في لغة العرب، وذلك بوجوب اتباع سننهم وانتحاء نحوهم.

• وهذا المفهوم للتوقيف في اللغة تصدّقه آراء ابن فارس، وميله إلى الرواية، ويؤكد ذلك سيرته بتتلمذه على الكوفيين المهتمّين بالرواية.

الكتابة والخط، حفاظاً على لغة الأمة وأدوات حفظها وحضارتها، ويغدو اللسان العربي وقوانينه ملكاً للجماعة اللغوية، وليس الأفراد إلا متوقّفين عنده، سائرين وفق سنّنه.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسّر انتهاء البحث، ووفّق لمعالجة قضيته الرئيسية، وهدى إلى الإجابة على أسئلته، وبعد: فقد انتهى البحث إلى جملة من الحقائق المعرفيّة، والنتائج العلميّة، والتوصيات العمليّة، وأجمل أهمّها فيما يأتي:

• أهم الإشكالات التي تعرض لنسبة القول بالتوقيف في نشأة اللغة الإنسانية إلى ابن فارس تكمن في تعارضه مع نصوصه وأقواله، وفي النقد الموجّه للمفهوم الشائع بما لا يتناسب مع مكانته العلمية، وفي عدم الجدوى من الحديث المعتاد في قضية نشأة اللغات، وغموض المصطلح.

• لمفهوم التوقيف في اللغة معنى مخصوص عند ابن فارس، وله جوانب لم تُكتشف فيها ملامحه من قبل.

• لمصطلح (التوقيف) أصلٌ فقهيّ أصوليّ، يراد به في الفقه وأصوله: تبين الحكم والنصّ عليه، وعدم الاجتهاد فيه، والامتنال له، والمنع والحظر من تجاوزه.

• وعلاقة ابن فارس بعلم الفقه وأصوله وثيقة، وتدلّ عليها مصنفاته وسيرته، كما يدلّ عليها تسميته لأصول علم العربية بـ(فقه اللغة) وهو أول من وضع

وفكرهم، وشدة الاهتمام باللغة العربية وأثرها في الفكر والحضارة والثقافة، فهي لغة القرآن الكريم، وينبغي الحفاظ عليها وعلى علومها وفنونها.

• حقيقة التوقيف عند ابن فارس لا تتعارض مع التطور اللغوي، فالتوقيف عنده يتعدد، ويقع توقيف إثر توقيف، وكان التوقيف الأخير في عهد النبوة ونزول القرآن الكريم بلسانها في طور نضجها وثباتها، فغداً هذا الطور مرجعية اللغة العربية الفصحى. فابن فارس لا ينفي إمكان التطور اللغوي والإحداث اللغوي، ولا ينفي التجديد، ولكنه يرى أن ما خالف طريقة الفصحاء لا يصح نسبته إلى اللغة العربية، وسيكون العلماء بالمرصاد لمن يتعمّل في اللغة، ويضع فيها أو يخترع ما ليس منها.

• حقيقة التوقيف في اللغة عند ابن فارس تؤسّس للسمع، وقد أورد القول بالتوقيف في لغة العرب أيضاً في باب من أبواب القياس ليضبط به القياس، ويوضح به الملمح الذي يريد التأسيس له.

• لمفهوم التوقيف أثر في اعتماد الحكم اللغوي على المسموع من كلام العرب، المنتمي إلى البيئة اللغوية التي تمثّل نموذج اللغة، وقد وضّح ابن فارس حدودها، وكونها المصدر الذي ينبغي أن يُستقى منها المدونة اللغوية العربية، وذلك لا يتعارض مع المنهج العلمي الحديث، بل له ما يؤيده في المدونة اللسانية الحديثة، والتي يقتضي فيها المنهج الموضوعي تحديد سماتها ومعالماها، وعدم التداخل بين اللغات المختلفة.

• المعنى المعجمي للتوقيف يصدّق على هذا المفهوم، ويدلّ عليه، ولهذا استعمله علماء العربية كذلك، بلفظه وفي المعنى المخصوص، كسيبويه وأبي البركات الأنباري، وعبارة سيبويه تتضمّن تقرير اتباع سنن العرب الفصحاء في كلامهم، والأمر بالوقوف عند كلام الفصحاء، وهي تشبه عبارة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه التي هي أصل التوقيف الفقهي والتي تقرّر اتباع سنن الصحابة والأمر بالوقوف حيث وقفوا.

• مما يدلّ على هذا المفهوم كذلك أنه يقول بالتوقيف فيما هو أبعد من ذلك، ولا يعرف أحد قال بالتوقيف فيه، إذ يقول بالتوقيف في الخط العربي والكتابة العربية، وفي علوم العربية نفسها؛ وذلك مما يشير إلى خصوصية مفهوم التوقيف عنده، وعدم الاقتصار على تفسير النشأة، بل يقصد به الوقوف عند ضبط أصول الاستدلال والاحتجاج في العربية، وتمييز حدودها.

• مضمون مفهوم التوقيف في اللغة عند ابن فارس هو محلّ إجماع عند علماء العربية، وذلك بتأكيدهم على دليل السماع، ولهذا جعله ابن فارس أصلاً من أصول علم العربية؛ لأنه يقتضي تحديد اللغة المدروسة وتاريخها وأطوارها.

• كما يقتضي التوقيف في اللغة عند ابن فارس احتذاء حذو العرب، وانتحاء نحوهم، واقتفاء أثرهم، وسلوك سبيلهم، واتباع سننهم، كما يقتضي الحفاوة بكلامهم، ولسانهم، وحكمتهم، ومبادئ علومهم

الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.

• أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ.

• أخبار النحويين، للبزار، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة: الأولى، 1410هـ.

• الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1409 - 1989م.

• الأمثال في الحديث النبوي، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الثانية، 1408/ 1987م.

• إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ / 1982م.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

• بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1403هـ.

• مفهوم التوقيف في اللغة ليس نقيضاً للقياس، ولكنه يضبط القياس الاستعمالي بالمسموع عن العرب الفصحاء، فما كان جارياً على سنن العرب فهو صحيح ومقبول، وأما ما كان منه غير جارٍ على سننهم فهو ممنوع ومحذور.

• حقيقة التوقيف عند ابن فارس لا تتعارض مع اجتماعية اللغة، وعرفيتها؛ لأنَّ التوقيف يتعدد، فاللغة العربية توقيف عند من جاء بعد زمن الفصحاء، وهي توقيف أيضاً عند آحادهم وأفرادهم، فاللغة أكبر من قدرات الفرد العادي.

ومن أهم التوصيات التي ينبغي ذكرها في خاتمة البحث:

• أهمية دراسة العلاقة بين العلوم العربية والإسلامية، وبيان وجوه التأثير والتأثير بينها عامة، وفي تفسير المصطلحات خاصة.

• تشجيع البحوث والدراسات في تحليل نصوص علماء التراث العربي، وفهمها، مما يتطلب الدراسة التفصيلية، وجمع نصوصهم، وتتبع العلاقات والروابط بينها.

• الدعوة إلى إنشاء المدونات اللغوية العربية، التي تكون مرجعيتها العربية الفصحى، وأن تكون موجهة لوصف النظام اللغوي.

ثبت المصادر والمراجع

• الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو

إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م

• التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد، المناوي، عالم الكتب، القاهرة، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م

• الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بولاق 1312هـ، نشر دار طوق النجاة.

• الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن حني، تحقيق محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

• دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 2009م.

• دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة 1976م.

• دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة المدني.

• رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م - 1419هـ.

• البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1376 هـ - 1957م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

• البلغة في أصول اللغة، لمحمد صديق القنّوجي، تحقيق: محمد نذير مكتبي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1408هـ/ 1988م.

• تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق، مرتضى، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

• تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ/ 1987م.

• تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي.

• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ.

• تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، محمد عوض مرعب، دار

• كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

• لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، جمال الدين، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

• لسانيات المدونات اللغوية: مقدمة للقارئ العربي، محمود إسماعيل صالح، منشور على الشبكة العالمية في (السبت، 5 أبريل 2014)، على الرابط الآتي:

http://dr-mahmoud-ismail-saleh.blogspot.com/2014/04/blog-post_5.html

• اللغة العربية وتاريخها ومستوياتها وتأثيرها، كيس فريستيغ، ترجمة محد الشراقوي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، إشراف جابر عصفور 2003م.

• اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، دار عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ/ 2001م

• لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، 1391هـ/ 1971م.

• لمعة الاعتقاد، لابن قدامة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ - 2000م.

• مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن

• الصاحب في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

• طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

• علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

• عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

• الفصول في الأصول، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1994م .

• فقه اللغة العربية وخصائصها، لإميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، عام 1982م.

• فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

• الفقيه و المتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الثانية، 1421هـ.

• كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- مغالطات لغوية، الطريق الثالث إلى فصحي جديدة، لعادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، 2017م.
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، دار الساقى، الطبعة الرابعة 1422هـ/ 2001م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1428هـ/ 2007م.
- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1966م.
- الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.
- النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي، لعبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد 85، المحرم 1420هـ/ مايو 1999م.
- بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1995م.
- مدارس اللسانيات، التسابق والتطور، جفري سامسون، ترجمة: محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، 1417هـ.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1417هـ - 1997م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجادي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، 1988م.
- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ/ 1993م.
- معجم المصطلحات اللسانية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مجموعة من الباحثين، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الطبعة الثانية، 1439هـ / 2017م.

The reality of the concept of (tawqef) in the language when Ibn faris

Dr.osamah Ahmed alsolami

Umm Al-Qura University
oasolami@uqu.edu.sa

Abstract. In this paper, there is a correction of the concept of (Tawqef) in Ibn Faris's work. It discusses the ambiguity of the term (Tawqef) and introduces an explanation to a broad concept that modern researchers have questioned about Ibn Faris in a way that does not correlate with his statues in the field, his stances, and his writings. This will be done by following the relations between Ibn Faris's different stances and writings, and connecting them to each other.

This research concludes that (Tawqef) originated from Islamic Jurisprudence and its Principles, and gone through an important historical development during the mixing of various Arabic and Islamic sciences when Ibn Faris used it in language sciences, which determines that what he meant by it is relevant to how it had been used in Islamic and Arabic sciences. This also suggests that there is some overlapping that was happening, which needs to be analysed. And by analysing it, Ibn Faris's interpretation of (Tawqef) in linguistics becomes more apparent and precise. Furthermore, it highlights the consistency of his opinions, and how they support each other.

That is why this research includes providing evidence concerning the origin of the term, its development, and Ibn Faris's definition of it, as well as showing that other Arabic language scientists used the same term referring to the same concept. The research also states the value of the term and its methodological implications studying Arabic language in providing evidence and inferring, as well as linguistic development and modernisation, by clarifying what scientific and methodological implications that build on it, in order to establish a solid foundation in the methodology of studying Arabic language.

key words: truth, Method, Tawqef, Arabic Language, Philology, Ibn Faris